

PROVISIONAL

A/43/PV.45
14 November 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد كابوتو (الأرجنتين)

شم : السيد بيبيتش (نائب الرئيس) (يوغوسلافيا)

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين [٣٠]

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق
الانسان لسكان الاراضي المحتلة : مشروع قرار [٧٧]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات
الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة
الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها
موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية
بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section,
Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠البند ٣٠ من جدول الأعمالالحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين(أ) تقرير الأمين العام (A/43/720)(ب) مشروع القرار (A/43/L.20)الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : فيما يتصل بهذا البند ،

يسعدني سعادة خاصة أن أقترح بأن ننظر الآن في مشروع القرار A/43/L.20 ، بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين .

لقد شهدنا جميعاً بارتياح وأمل إبرام الاتفاقات الموقعة في جنيف في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، وعملية انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي الأفغانية ، وفقاً للإطار الزمني المتفق عليه في تلك المناسبة .

إن التوقيع على الاتفاقات بشأن أفغانستان يمثل أحد أهم الأحداث الدولية في الآونة الأخيرة . وله آثار إيجابية متعددة .

أولاً ، تمثل هذه الاتفاقات إعادة تأكيد عملي للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة . وعلى وجه التحديد ، تشكل مجموعة متوازنة من الالتزامات التي تعهدت بها كل الأطراف ، والتي يمهد الوفاء بها الطريق أمام التسوية السياسية الشاملة عن طريق الشروع في حوار فيما بين جميع الأفغانيين وتشكيل حكومة ذات تمثيل واسع النطاق .

وعلاوة على ذلك ، إن لهذه الاتفاقات آثاراً عالمية النطاق من حيث أنها تؤكد وتلهم إتجاهاً مشجعاً صوب البحث عن حلول تفاوضية للمنازعات الدولية . وفي هذا الصدد ، أدت اتفاقات ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨ إلى الشروع في عملية إيجابية تتضمن الآن نزاعات إقليمية هامة أخرى . كما أدت هذه العملية إلى التغيير والتحسين الكبيرين للحالة الشاملة التي كان يسودها تقليدياً الخلاف والصراع .

وإذ نعرب عن ارتياحنا إزاء الاتفاقات ، فإننا نود أن نهنئ زعماء الاطراف الموقّعة عليها ، الذين تحلّوا بنفاذ البصيرة والشجاعة عندما وضعوا مملحة السلم العامة فوق أي اعتبار آخر . وفي نفس الوقت ، نود أن نوّكد على الدور الذي اضطلع به الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وممثله الخاص ، وزير الخارجية الحالي لإكوادور ، السيد ديفغو كوردوفيز . ولا بد أن يكون المجتمع الدولي ممتنا امتنانا عميقا لهما على جهودهما المستمرة من أجل التوصل إلى حل سياسي للمشكلة الافغانية . فاتفاقات جنيف هي إلى حد كبير نتيجة لتفاني ممثلي منظمنا ومشايرتهم وذكائهم .

من المهم ألا تفشل اتفاقات جنيف . وهي ركيزة هامة ولكنها ليست غاية في حد ذاتها . ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به بغية تحقيق حل شامل للمسألة الافغانية ، بما في ذلك مشكلة اللاجئين والصعوبات التي تعترض البدء بالحوار اللازم فيما بين الافغانيين والرامي إلى تشكيل حكومة ذات قاعدة واسعة ومقبولة لدى الشعب الافغاني . ونثق أن الخطوات التي يتخذها الامين العام وممثله الشخمي من شأنها أن تحقق التقدم في هذا الجانب الحساس من المشكلة .

وثمة عنصر أساسي في هذه المشكلة برمتها وهو ، بالطبع ، تقيد جميع الاطراف المعنية تقيدا صارما بروح ونص اتفاقات جنيف . وفي هذا الصدد ، نود أن نشدد على استمرار عملية الانسحاب الكامل للقوات الاجنبية والاستعداد المعلن للبلدان الموقّعة على الاتفاقات لكفالة احترام سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وطابعها غير المنحاز وحق شعب ذلك البلد في التحقيق التام لتقرير المصير .

وأخيرا ، يقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية تقديم تأييده السياسي التام لهذه الاتفاقات ومواصلة المساعدة على تخفيف المشاكل الانسانية الخطيرة التي لا تزال قائمة ، وخاصة مشكلة اللاجئين . وفي هذا الصدد ، أشعر بالامتنان بصورة خاصة لتعيين منسق خاص ، وهو الامير صدر الدين أغاخان ، لتوجيه المساعدة الاقتصادية والانسانية إلى شعب أفغانستان .

وجميع هذه الواجه ماثلة في مشروع القرار المطروح عليكم . وبطبيعة الحال ، ليس مشروع القرار الذي أعرضه عليكم إلا نتيجة توافق الآراء بين جميع الأطراف . وانسي لعلى ثقة من أن الجمعية العامة أيضا ستعتمده بتوافق الآراء ، لأن ذلك من شأنه تعزيز المناخ البنّاء الذي يحيط بالمسألة ، والإسهام - في نهاية المطاف - في التوصل إلى تسوية لمشكلة أفغانستان .

قبل أن ننتقل إلى التصويت على مشروع القرار أود الإشارة إلى أنه - في إطار التفاهم الذي توصلت إليه الأطراف المعنية مباشرة - أشفق على عدم مناقشة هذا البند في الجمعية العامة . وأقترح أن نلتزم بهذا الاتفاق الذي يستهدف توفير أكبر قدر ممكن من التأييد لمشروع القرار . إذا لم أسمع اعتراضا ، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على عدم مناقشة البند قيد النظر .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أمامنا عصر اليوم نص مشروع القرار الذي أشرت إليه من قبل . وقد صدر تقرير الأمين العام المتعلق بالموضوع بوصفه الوثيقة A/43/720-S/20230 ، كما صدر مشروع القرار ذو الصلة بوصفه الوثيقة A/43/L.20 . ويود الأمين العام أن يبلغ الجمعية العامة أن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار مالية مباشرة في الميزانية البرنامجية ؛ وأنه قدم اقتراحاته المتصلة بالترتيبات التي نمت عليها الاتفاقات الخاصة بتسوية الحالة المتعلقة بأفغانستان ، إلى جانب التقديرات المنقحة ، إلى اللجنة الخامسة التي ستقدم إلى الجمعية العامة تقريرا بهذا الشأن في غضون الدورة الحالية . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا .

اعتمد مشروع القرار A/43/L.20 (القرار ٤٣/٣٠) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد

انتهت من نظر البند ٣٠ من جدول الأعمال .

البند ٧٧ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق

الانسان لسكان الاراضي المحتلة : مشروع القرار (A/43/L.21)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يتذكر الاعضاء أن الجمعية

العامّة سبق أن قررت ، في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، أن تعقد جلسة عامة خاصة ، تحت البند ٧٧ من جدول الأعمال ، بشأن الانتفاضة في الاراضي المحتلة ، على أساس أن تُبقي اللجنة السياسية الخاصة هذا البند قيد نظرها في سياق عملها المعتاد .

وأمام الجمعية في هذا الصدد مشروع قرار وارد في الوثيقة A/43/L.21 ، عمّم

عصر أمس .

أعطي الكلمة الآن للسيد دايا بيريرا ممثل سري لانكا ، ورئيس اللجنة الخاصة

المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة .

السيد بيريرا (سري لانكا) ، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق

في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة (ترجمة شفوية

عن الانكليزية) : انقضت إحدى وعشرون سنة منذ احتلت اسرائيل الاراضي العربية ، ومنذ

بداية ذلك الاحتلال ، ظلت سياسة الحكومة الاسرائيلية قائمة على إدارة الاراضي المحتلة

كما لو كانت جزءا من دولة اسرائيل . وقد أدت تلك السياسة إلى إنشاء مستوطنات ،

ومصادرة الممتلكات ، ونقل المواطنين الاسرائيليين إلى الاراضي المحتلة ، علاوة على

الاجراءات المباشرة وغير المباشرة التي تتخذ لحفز السكان الفلسطينيين إلى ترك

وطنهم .

وقد سبق للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس

حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة التي أترأسها أن حذرت - في تقريرها إلى الجمعية

العامّة في السنة الماضية - من أن :

(السيد بيريرا ، رئيس اللجنة الخاصة
المعنية بالتحقيق في الممارسات
الاسرائيلية التي تمس حقوق
الانسان لسكان الاراضي المحتلة)

"استمرار سياسة ضم الاراضي المحتلة ، التي تواجه بمقاومة عنيفة من قبل السكان المدنيين ، وتعاقب التوتر والقمع الذي يسببه تنفيذ تلك السياسة [أدى] إلى وضع متفجر من المؤكد ، على ما يبدو ، أن يستثير في المستقبل أحداثا أشد هولاً" . (A/42/650 ، الفقرة ٢١٦)

لكن اسرائيل أعارت تحذير اللجنة الخاصة آذانا صماء ، ف وقعت في قطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ مصادمة انتشرت بسرعة إلى جميع الاراضي المحتلة مسببة انتفاضة ضد الاحتلال .

أثناء فترة الاحتلال شهد المجتمع الدولي تردي الحالة في الاراضي المحتلة ، وهي حالة تتسم بزيادة ملحوظة في تواتر المصادمات اليومية وكشافتها . إن السكان المدنيين في الاراضي المحتلة - وبخاصة الجيل الجديد الذي وُلد ونشأ في ظل حكم الاحتلال - يتعرضون لشتى إجراءات المضايقة والإذلال والإبعاد والحد من حقوقهم وحررياتهم الأساسية من جانب الدولة المحتلة . وقد أسهمت أعمال العدوان التي يرتكبها المستوطنون الاسرائيليون ضد الفلسطينيين في المزيد من التدهور في مناخ التوتر والإرهاب السائد في الاراضي المحتلة . وكان رد فعل المعاناة والإحباط المستمرين اللذين يتعرض لهما السكان المدنيون في الاراضي المحتلة ، تصميمهم على معارضة حكم دولة الاحتلال وعلى استعادة حقوقهم غير القابلة للتصرف . ولم تؤد المحاولات الوحشية لقمع الانتفاضة إلا إلى ترسيخ مقاومتهم للاحتلال .

لقد شددت الأمم المتحدة على عدم شرعية حيازة الاراضي عن طريق الحرب . وهذا يتطلب من اسرائيل أن تنسحب من الاراضي التي احتلتها نتيجة للحرب . إن استمرار الاحتلال الاسرائيلي يشكل انتهاكا لحقوق السكان العرب غير القابلة للتصرف . هذا علاوة على أن اسرائيل تدير تلك الاراضي متجاهلة تماما أحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أن الاحتلال العسكري يعتبر حالة أمر واقع مؤقتة لا تعطي دولة الاحتلال أي حق كان فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية للاراضي المحتلة .

(السيد بيريرا ، رئيس اللجنة الخاصة
المعنية بالتحقيق في الممارسات
الاسرائيلية التي تمس حقوق
الانسان لسكان الاراضي المحتلة)

وكما كانت الحال في السنوات السابقة ، لم تسمح الحكومة الاسرائيلية للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية بزيارة الاراضي المحتلة ومراقبة الوضع على الطبيعة . ومع ذلك ، قامت اللجنة بزيارة عمان ودمشق والقاهرة ، واستمعت إلى شهادة شهود كانوا يعيشون في الاراضي المحتلة أثناء فترة الانتفاضة . وقد شهد أولئك الشهود على قسوة الظروف القائمة وعلى الفظائع التي يرتكبها الاسرائيليون . أما الظاهرة الجديدة التي برزت فهي استعمال الغازات المسيلة للدموع التي تسببت ، وفقا للأدلة المسجلة ، في إجهاض عدد كبير من النساء . وقد سجلت أيضا أدلة تتعلق بعقوبات جماعية وقيود مفروضة على الحريات الأساسية . كما يتضمن التقرير الذي سيعرض على اللجنة السياسية الخاصة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر وصفا تفصيليا لهذه الأدلة ، فضلا عن المواد التي تم تجميعها من الصحافة الاسرائيلية والصحافة العربية .

(السيد بيريرا ، رئيس اللجنة الخاصة
المعنية بالتحقيق في الممارسات
الاسرائيلية التي تمس حقوق
الانسان لسكان الاراضي المحتلة)

وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد أن مسؤولية المجتمع الدولي واضحة أكثر من أي وقت مضى ، وأنه يجب اتخاذ تدابير عاجلة للحيلولة دون وقوع مزيد من التدهور في الحالة .

إن حماية الحقوق الأساسية للمدنيين في الأراضي المحتلة لا يمكن كفالتها إلا عن طريق اجراء مفاوضات بشأن تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي مقبولة من جميع الاطراف المعنية . وترى اللجنة الخاصة أنه الى أن يتم تحقيق التسوية الشاملة يمكن أن تسهم بعض التدابير المؤقتة في الاستعادة بالكامل لحقوق المدنيين في الأراضي المحتلة . وينبغي لتلك التدابير المؤقتة أن تتضمن تطبيق اسرائيل الكامل لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، وتعاون السلطات الاسرائيلية مع لجنة الصليب الاحمر الدولية ، ودعم الدول الاعضاء لانشطة لجنة الصليب الاحمر الدولية وأنشطة وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الأراضي المحتلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : المتكلم التالي هو المراقب عن

منظمة التحرير الفلسطينية وأعطيه الكلمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩/٧٤ .

السيد القدوة (منظمة التحرير الفلسطينية) : سيدي الرئيس ، أود في

البداية أن أتقدم اليكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ، وأود أيضا أن أتقدم اليكم ، والى جميع الدول الاعضاء ، بالشكر على الطريقة الايجابية التي استجبت بها لطلب عقد هذه الجلسة العامة لمناقشة انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة ، انتفاضة الشعب الفلسطيني المجيدة ، وهي تقترب الآن من شهرها الثاني عشر ، مقدمة الشهداء والجرحى والتضحيات الأخرى كافة شمنا للحرية والاستقلال الوطني .

إننا نجتمع اليوم في ظروف غير عادية ، لأن الزمن في الأرض الفلسطينية المحتلة يعني فقدان مزيد من الأطفال والنساء والرجال من شعبنا على يد الاجرام

الاسرائيلي ، وآلته الحربية . إن احساسكم جميعا بخطورة الوضع هناك ، وبضرورة تحمل مسؤولياتكم للتوصل الى حلول تضمن إنهاء المأساة التي يتعرض لها شعبنا ، على طريق انجاز حقوقه غير القابلة للتصرف ، هو الذي دفع ولا شك الى عقد هذا الاجتماع الذي يجب أن يكون ذا تأثيرات جدية . إن شعبنا يتطلع اليكم ويطالبكم بذلك .

منذ واحد وعشرين عاما ، تعرض شعبنا في الضفة الغربية الفلسطينية وقطاع غزة لمأساة جديدة ، اضافة للمأساة التي عاشها وعاشتها قطاعات الشعب الفلسطيني الأخرى في مخيمات اللاجئين وفي كافة أماكن الشتات منذ نكبة عام ١٩٤٨ . وكان الاقتلاع من الأرض والتشرد وافتقار الحقوق الأساسية والحرمان من الحقوق الوطنية والكيانية السياسية لم تكن كافية ، ليضاف الى كل ذلك احتلال لما بقي من فلسطين ، الاحتلال الاسرائيلي البغيض ، وهو الاحتلال الذي استمر حتى يومنا هذا ، مسببا واحدة من أبرز مآسي العصر ، وخالقا بؤرة أساسية للتوتر والنزاع ، تهدد بشكل جدي ودائم الامن والسلم في منطقة الشرق الاوسط ، بل تهدد الامن والسلم الدوليين بشكل عام .

واحد وعشرون عاما من الاحتلال والقمع والاضطهاد الاسرائيلي ضد شعبنا ، وبالمقابل ، واحد وعشرون عاما من مقاومة شعبنا للاحتلال ، وهي المقاومة التي توجت بالانتفاضة .

لماذا يصنع الشعب الفلسطيني انتفاضته الجديدة هذه ؟ لماذا يقوم الشعب ، كل الشعب بهذه الثورة ؟ ولماذا يواجه أطفال الحجارة الآلة العسكرية الاسرائيلية ؟ لماذا كل هذه التضحيات ، وكيف يمكن للاظافر والاسنان مواجهة البندقية والرصاص ؟ الجواب يمكن أن يكون كلمة واحدة ، انه الاحتلال ، واستمرار هذا الاحتلال . إن الاحتلال ، واستمراره بحد ذاته مدعاة للمقاومة ، ومدعاة للمواجهة ، وهو أمر ليس بجديد على معظم شعوب العالم ، وهو أمر كفلته أيضا المواثيق والاعراف الدولية . ولكننا هنا يمكن أن نضيف الكثير من القطاعات الاسرائيلية لهذا السبب الرئيسي ، يمكننا أن نضيف للاحتلال الموقف الاسرائيلي المصرا على رفض مجرد وجود الشعب الفلسطيني ، أو على الأقل رفض الاعتراف بحقوقه الوطنية المشروعة ، وهو الموقف

المقترن بإدعاء السيادة على الأراضي العربية المحتلة ، الذي عبر عن نفسه بوضوح بالضم غير المشروع للقدس العربية المحتلة ، وكذلك للجولان السورية . يمكننا أن نضيف للاحتلال مصادرة الأراضي تحت مختلف الحجج ، وبناء المستعمرات غير الشرعية ، وإسكان الأجانب المستعمرين فيها ، وتسليح هؤلاء ، بكل ما في ذلك من تهديد مباشر لشعبنا . ويمكننا أن نضيف للاحتلال النهب الاقتصادي ، واستغلال السكان الذي يبدأ بسرقة ومصادرة المياه ، الذي خلق أوضاعاً لا تطاق ، ويمر باستغلال الأيدي العاملة الفلسطينية ، وفرض الضرائب المجحفة ، واستغلال السوق المحلي ، وحتى إعاقة أي تطور اقتصادي جدي ، بما في ذلك إعاقة بل وحتى منع مشاريع مؤسسات الأمم المتحدة إذا ما تضمنت أي شكل من أشكال الإنتاج أو التنمية . ويمكننا أن نضيف للاحتلال ضرب وإعاقة المؤسسات الصحية والتعليمية والثقافية إلى جانب العنف الشديد ضد شعبنا ، الذي يبدأ بتطبيق قوانين الطوارئ ، بما تشمله من اعتقال وإبعاد ، بالطبع ضد العرب فقط ، ثم منع أية حياة ديمقراطية بما فيها حتى الانتخابات البلدية والحد من حرية التنقل والسفر ، والرقابة على الصحف ، والاعتداء المتكرر والمنظم على الأماكن الدينية المقدسة . ويمكننا أن نضيف للاحتلال عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن عودة المرحلين عام ١٩٦٧ وبشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ أو تعويضهم .

وباختصار ، فإننا يمكن أن نضيف للاحتلال الظروف المزريّة التي يعيشها شعبنا ، على المستوى الوطني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وكافة الحريات الأساسية وحقوق الانسان .

هذا هو الاحتلال ، وتلك هي مواصفاته ، وهو أمر لا يمكن عزله ، بالطبع ، عما تقوم به اسرائيل بشكل دائم ضد القطاعات الأخرى من شعبنا ، وبشكل خاص في لبنان ، والمتمثل في الاجتياحات المتكررة ، والقصف المدفعي والبحري ، والغارات الجوية المعتادة ، وهو ما أدى الى فقدان آلاف الأرواح من الفلسطينيين واللبنانيين ، الى جانب التخريب السياسي ، والخسارات المادية الهائلة .

وانتظر شعبنا في الأرض الفلسطينية وفي الخارج تحقيق الحد الأدنى من العدالة ، وانتظر أيضا الإرادة الدولية . وبشكل خاص انتظر تنفيذ قرارات الأمم المتحدة . وفي هذا المجال فإننا نشير الى أن مجلس الأمن قد اتخذ ١٧ قرارا في الفترة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٨٦ ، فقط بخصوص الوضع في الأراضي المحتلة ، أكرر فقط بخصوص الوضع في الأراضي المحتلة ، ١٧ قرارا لم تتقيد اسرائيل بأي منها على الاطلاق ، بالرغم من نصوص ميثاق الأمم المتحدة الواضحة في هذا الشأن . اضافة بالطبع الى العشرات من قرارات الجمعية العامة ، التي جاهرت اسرائيل برفضها ، وبعدها لها . وفي مجال القانون الدولي يكفي أن نشير الى موقف اسرائيل الراض لانطباق معاهدة جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ على الأرض الفلسطينية المحتلة ، وكذلك على الأراضي العربية المحتلة الأخرى ، وبالتالي رفضها للتقيد بأحكام هذه الاتفاقية .

أمام هذا الوضع ، وفي ظل غياب أية مبادرات ، اقليمية أو دولية توحى بالأمل ، وفي ظل اصرار سلطات الاحتلال الاسرائيلي على ممارستها القمعية الوحشية ورفضها لكل محاولات السلام ، لم يجد شعبنا بدا من تكثيف رفضه للاحتلال ، وتصعيد مقاومته له ، مستلهما كل أجزاء تاريخ المقاومة الفلسطينية ، وصولا الى انتفاضته المجيدة مع التاسع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، تلك الانتفاضة التي مثلت رفض شعبنا

(السيد القدوة ، منظمة
التحرير الفلسطينية)

المطلق للاحتلال ، ومثلت تمسكه بشخصيته الوطنية المستقلة ، اضافة الى ايمانه وتصميمه على تحقيق حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في اقامة دولته المستقلة ، على قاعدة التمسك بممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي مقابل هذا ، كان الموقف الاسرائيلي الوحشي ، الذي أنكر وتجاهل خلفيات الوضع ، رافضا البعد الوطني للانتفاضة وأهدافها ، وعاجزا عن إدراك حتمية تحقيق هذه الأهداف كما يعلمنا التاريخ ، معتمدا القوة ، ومزيدا من القوة ، كسياسة رسمية ، منكلا بشعبنا ، دون أي التزام بقانون أو أخلاق . وأسمحو لي هنا باستعراض بعض هذه الممارسات الاسرائيلية ونتائجها المدمرة :

أولا ، الزج بآلاف الجنود من الجيش الاسرائيلي ، بمعداتهم كاملة ، بما في ذلك العربات المصفحة ، واطلاق النار بشكل مكثف على المواطنين العزل ، باستخدام كافة أنواع الذخيرة من الرصاص الحي وحتى البلاستيكي ، وهو ما أدى الى مئات الشهداء وآلاف الجرحى ، إضافة الى استخدام الغازات على نطاق واسع ، بما في ذلك قذفها في المناطق المغلقة وهو ما أدى الى عشرات القتلى ومئات من حالات الاختناق واجهاض الحوامل التي بلغت حوالي خمسمائة حالة اجهاض ، اضافة بالطبع الى التأثيرات غير المرئية حاليا لهذه الغازات . ثم الاعتداء بالضرب المبرح على المواطنين المسيطر عليهم ، بهدف تكسير عظامهم والحقاق عجز مزمن بهم ، وهو ما شكل سياسة رسمية للجيش الاسرائيلي حسب تصريحات وزير الدفاع ، الأمر الذي أدى الى مئات من حالات كسور الجمجمة وكسور الاطراف وحالات الارتجاج والعجز الدائم أو المؤقت . وتصاعدت التصرفات الفاشية ، حتى بلغت درجة دفن الاحياء أو حرقهم من قبل الجنود الاسرائيليين ، وهي حالات ثابتة تم الاعتراف بها . ومن المهم هنا أن نشير الى المشاركة الدائمة والفعالة لسوابب المستوطنين في كل هذا القتل والارهاب . لقد كانت حصيلة كل ذلك حتى ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ٤١١ شهيدا ، من بينهم ٦٠ امرأة ، و ٥٠ طفلا و ٢٥ طفلا رضيعا . تم قتلهم كما يلي : ٢٧٣ بالرصاص من قبل الجيش ، ٢٧ قتلا بالرصاص من قبل المستوطنين ، ٣٦ قتلا بالضرب وفي

حالات غامضة ، ٦٥ قتلًا بالغازات . الى جانب ٥٠٠ ٤ جريح ، تأكدت جراحهم بتقارير طبية ، ومن هؤلاء ٢٠ في المائة بسبب الرصاص الحي أو المطاطي أو البلاستيكي ، ٤٥ في المائة بسبب الضرب بالآلات مختلفة بما فيها كعوب البنادق ، ٢٠ في المائة بسبب الغازات و ٥ في المائة بأسباب مختلفة منها التعذيب والدفن .

ثانيا ، اغلاق مناطق كاملة ، ومحاصرتها حصارا كاملا ، بما في ذلك منع دخول المواد التموينية والغذائية ، وفرض حظر التجول على المدن والقرى والمخيمات لغترات طويلة بلغت عدة أسابيع ، وما زامن ذلك من أوضاع مفرجة على المستوى الغذائي والصحي والاجتماعي . وكذلك هدم البيوت بحجة مشاركة أحد أفراد العائلة ، ربما ، بقذف حجر ، وكذلك بحجج أخرى ، منها على سبيل المثال عدم وجود ترخيص للبناء ، حيث تم هدم ١١٥ بيتا بحجة الأمن ، وهدم ١٤٣ بيتا بحجة عدم وجود ترخيص ، منها ٢٦ بيتا في قرية كيسان ، بيت لحم بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر على سبيل المثال ، وكذلك اغلاق المنازل ، أو مهاجمتها وتحطيم محتوياتها ، وما نتج عن ذلك كله من تشرد لعدد كبير من الأسر الفلسطينية ، بلغ عدد أفرادها ٢٥٠٠ فردا .

ثالثا ، الاعتقالات الجماعية ، التي بلغ عدد من تعرضوا لها حوالي ٢٠٠٠٠ مواطن والاعتقال الإداري الذي بلغ ٥٤٠٠ معتقل ، دون محاكمة ، ودون توجيه اتهام ، وزج هؤلاء في معسكرات اعتقال عسكرية ، أبرزها أنصار ٢ في النقب ، الذي يضم حوالي ٢٥٠٠ معتقل ، من بينهم كتاب وشعراء وأطباء ومحامون ... الخ ، يعيشون في الصحراء في ظروف خالية تماما من الحد الأدنى للوضع الانساني ، اضافة الى ممارسة الارهاب ضد هؤلاء المعتقلين ، فشمّل اطلاق النار ، الذي نتج عنه شهيدان هناك . ونحيلكم في هذا المجال الى نشرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ايلول/سبتمبر من هذا العام . ثم يأتي ما أجمع العالم كله على رفضه بشكل قاطع ، وتكرر بالرغم من ذلك ، وهو إبعاد السكان الفلسطينيين خارج أرضهم ، حيث تم ابعاد ٢٢ مواطنا فلسطينيا منذ بداية الانتفاضة ، على أربع دفعات ، الى جنوب لبنان ، بالرغم من رفض السلطات اللبنانية لذلك ، الى جانب إصدار أمر ابعاد بحق سبعة وعشرين آخرين . ونشير هنا الى أن أكثر من ٢٠٠٠ مواطن كان قد تم ابعادهم منذ عام ١٩٦٧ .

رابعا ، اغلاق المدارس والمعاهد والجامعات بشكل دائم ، وحظر نشاط عدد كبير من الجمعيات الانسانية والاجتماعية والثقافية ، بالاضافة الى اغلاق الصحف ، واغلاق وحظر العديد من الاتحادات النقابية ، وشن حملة مجنونة ضد اللجان الشعبية بعدم منعها . ولعل ما هو أسوأ من ذلك عرقلة حتى عمليات الاسعاف والنجدة والمعالجة ، مثل اقتحام المستشفيات ، ورفض منح رخص استيراد سيارات الاسعاف ، واعاقبة حركة السيارات الموجودة ، واصدار الاوامر بمنع معالجة الجرحى في المستشفيات الحكومية .

خامسا ، تصعيد القمع الاقتصادي ، الذي تمثل في جمع الضرائب بالقوة ، ومنع ادخال الاموال ، بما في ذلك المصادرة غير المشروعة لمبالغ هامة بحوزة أفراد ، واقتلاع آلاف اشجار الزيتون والمحاصيل الاخرى ، اضافة لشن حملة من أجل منع جمع المحاصيل الرئيسية مثل الزيتون والعنب وكذلك منع تصديرها .

سادسا ، الى جانب كل ما سبق ، محاولة عزل الضفة والقطاع عن العالم الخارجي ، بما في ذلك منع الدخول والخروج ، وقطع الاتصالات الهاتفية ، اضافة لتقييد وسائل الإعلام بأساليب عديدة ، منها منعها من التحرك ودخول مناطق معينة ، وبشكل خاص الصحافة المرئية .

كانت تلك عناوين لما تقوم به اسرائيل ضد شعبنا ، دون التفاصيل الموجودة لدينا بشكل دقيق ، التي سنطرحها في اللجنة السياسية الخاصة . غير أن كل ذلك لم ينجح في ايقاف الانتفاضة ، وهو لن ينجح بإذن الله . واستطاع شعبنا أن يستمر في المقاومة ، متمتعا بأعلى درجات الوعي ودقة التنظيم ، ضاربا مثالا رائعا في وحدته الوطنية الكاملة ، مبتكرا أساليب جديدة للحياة ولمقاومة القمع والبطش ، مثل تعزيز اللجان الشعبية في كافة الأماكن والمجالات ، ومثل تعزيز الاقتصاد البيتي والتعاون الزراعي ، ومثل تعزيز التعليم الشعبي في مواجهة سياسة التجهيل ، ومثل تنظيم التجارة وتعزيز المقاطعة لسلع العدو ، بل ومثل تطوير وتغيير نمط العلاقات الاجتماعية . كل ذلك ضمن تفاعل كامل بين القطاعات المختلفة لشعبنا ومثقفيه وقياداته ، وبشكل خاص مع منظمة التحرير الفلسطينية ، القيادة الوطنية الموحدة في الارض المحتلة واختصارها "قاوم" ، "قاوم" ، وهي الكلمة المقدسة في قاموس الشعوب .

ان للانتفاضة أسبابها ، وان للانتفاضة أهدافها الوطنية الشاملة ، ولانتفاضة أيضا مطالب يمكن أن تؤدي الى وقف هذه الحالة المأساوية والى وقف اراقة الدماء . ونحن نرى أن من واجب المجتمع الدولي أن يتجاوب مع هذه المطالب . بل نرى أن من واجبه أن يجبر اسرائيل ، سلطة الاحتلال ، على تنفيذ هذه المطالب . ولنتذكر هنا الاهمال الكامل من قبل اسرائيل لقرارات مجلس الامن منذ بداية الانتفاضة وهي القرارات ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) .

اسمحو لي هنا أن أقتبس من البيان التوجيهي رقم ٢٧ ، الصادر في الارض الفلسطينية المحتلة عن منظمة التحرير الفلسطينية ، القيادة الوطنية الموحدة بتاريخ ٩ تشرين الاول/اكتوبر ، فقرة موجهة بالاساس للأمم المتحدة :

"ان القيادة الوطنية الموحدة في مناسبة ذكرى تأسيس الامم المتحدة تطالبها بتحمل مسؤولياتها كاملة في تطبيق قراراتها التي تضمن حق شعبنا في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي إذ تتوجه بالتهنئة للأمين العام للأمم المتحدة ، والى كل شعوب العالم المؤيدة لحقوقنا في هذه المناسبة ، فإنها تؤكد مجددا على ضرورة تأمين المطالب المشروعة التالية : (١) سحب قوات الاحتلال من مناطق التجمعات السكانية الفلسطينية (٢) الغاء كافة مواثيق وأنظمة الطوارئ الانتدابية والاحتلالية المعمول بها (٣) وقف سياسة الاستيطان والاضم والالحاق ، وازالة المستوطنات القائمة (٤) اطلاق سراح معتقلي الانتفاضة واغلاق معسكرات الاعتقال العسكرية . (٥) تأمين الحماية الدولية لجماهير شعبنا الفلسطيني الاعزل لفترة لا تتعدى بضعة أشهر تمهيدا لإقامة شعبنا لدولته المستقلة وعاصمتها القدس" .

اننا نرى أن تحقيق هذه المطالب يمكن أن يكون خطوة أساسية باتجاه تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط ، وهو السلام الذي يتوق اليه العالم بأسره ، ويتطلع اليه الشعب الفلسطيني أكثر من أي شيء آخر .

لقد أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية مرارا استعدادها للمشاركة الجادة في عملية تحقيق السلام في الشرق الاوسط ، على قاعدة الشرعية الدولية التي هي كل لا يتجزأ ولا يمكن لأي طرف أن يختار منها ، فيقبل ما يروقه ، ويرفض ما لا يروقه . ونحن هنا مرة أخرى نعلن قبولنا لإقامة السلام على أساس جميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط ، بما في ذلك قرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وليس فقط على أساسيهما .

ونحن بصراحة لا نستطيع أن نقبل ، أو حتى أن نفهم ، مواقف بعض الاطراف المتمسكة باعتبار القرارات المذكورين مرجعا وحيدا لتحقيق السلام ، لا نستطيع أن نفهمه ليس فقط على ضوء الموقف المبدئي القاضي بتكامل الشرعية الدولية ، وانما ايضا على ضوء أن هذه الاطراف قد وافقت بالفعل على قرارات أخرى للامم المتحدة . وكمثال على ذلك ، فقد وافقت على قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (د-٢) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ و ١٩٤ (د-٣) الصادر في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ . وقد وافقت أيضا على العديد من قرارات مجلس الامن التي منها ٣٦٧ (١٩٦٩) و ٣٩٨ (١٩٧١) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٦٠٧ (١٩٨٨) .

ومن هنا . فإن اصرار تلك الاطراف على موقفها المشار اليه لا يعدو ، برأينا ، إلا أن يكون اصرارا تعسفيا على رفض تحديد الاساس السياسي ، ولو بخطوطه العريضة ، للتسوية السلمية ، واصرارا تعسفيا على رفض حقوق الشعب الفلسطيني ، وبالذات حقه في تقرير المصير ، وحقه في اقامة دولته .

وبالرغم من ذلك ، فإننا نعتقد أن ظروف الانفراج الدولي ، وتحسن العلاقات بين العملاقين ، يمكن أن تكون عاملا مساعدا من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، تحت رعاية الامم المتحدة ، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن ، والاطراف المعنية ، بما فيها بالطبع ، منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل . وهو المؤتمر الذي نعتبره الميكانيكية الوحيدة الممكنة لتحقيق السلام في المنطقة . وفي هذا المجال ، وفي الوقت الذي نعبر فيه عن تقديرنا للموقف الايجابي للاتحاد السوفياتي تجاه قضية الشعب الفلسطيني ، فإننا نأمل أن تتمكن الادارة الامريكية ، بخامة بعد الانتخابات ، من اتخاذ موقف عادل ينسجم مع دورها كقوة عظمى وبما يخدم قضية السلام . ان شعبنا لا يستطيع ، حتى الآن على الاقل ، أن يفصل بين ما حدث له ، بما في ذلك ما يحدث حاليا في الارض المحتلة من جهة ، والدعم الامريكي المطلق لاسرائيل وسياساتها من جهة أخرى .

ان المجلس الوطني الفلسطيني ، وهو السلطة التشريعية العليا للشعب الفلسطيني ، سوف يعقد جلسته التاسعة عشرة الاستثنائية في الجزائر الشقيقة بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر الحالي ، أي بعد عدة أيام من الآن . وسوف تخصص هذه الجلسة لدعم الانتفاضة في الارض الفلسطينية المحتلة ، الى جانب مراجعة المتغيرات السياسية الهامة التي وقعت خلال الفترة السابقة ، والتي من بينها اعلان المملكة الاردنية الهاشمية الشقيقة قطع العلاقات القانونية والادارية بالصفة الغربية ، والتي من بينها أيضا التحركات السياسية العديدة التي شهدناها بهدف تنشيط عملية تحقيق السلام في المنطقة ، ونستطيع أن نتوقع أن تتخذ دورة المجلس هذه العديد من القرارات الهامة ، التي منها ما يضمن مستقبل الاراضي الفلسطينية وسيادة الشعب الفلسطيني

عليها ، على ضوء قرار القيادة الفلسطينية بتحمل منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولياتها كاملة تجاه الأرض الفلسطينية المحتلة وشعبنا هناك . كذلك سيبحث المجلس دعم وتطوير العلاقات الفلسطينية - العربية ، وبشكل خاص العلاقات الفلسطينية - الاردنية ذات الطابع المميز . وكذلك ما يتعلق بالعمل من أجل تحقيق السلام بشكل عام . ونحن نأمل ، بل ونعتمد على تحقيق أوسع قدر ممكن من التأييد الدولي لخطواتنا القادمة ، المستندة الى موقفنا العادل ، حيث نأمل أن نستطيع جميعا ، في ضوء ذلك ، دفع عملية السلام خطوات الى الامام .

اننا نود أن نتقدم بالشكر الى كافة الدول التي دعمت انتفاضة شعبنا ودعمت أهدافها العادلة ، وكذلك لتلك الدول التي وقفت ضد الممارسات الاسرائيلية البشعة . كذلك فإننا نتقدم بالشكر الى الأمم المتحدة ، وأمينها العام ، وكل فروعها الثانوية ومنظماتها المتخصصة ، وكذلك الى المنظمات الحكومية وغير الحكومية .

كما نود أن نتقدم بالشكر الى أعضاء لجنة فلسطين واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة . سوف يستمر شعبنا في النضال ، سوف تستمر انتفاضة شعبنا في الأرض الفلسطينية المحتلة ، وكذلك سوف تستمر نضالات القطاعات الأخرى من هذا الشعب المكافح ، من أجل الحصول على حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف ، بما فيها انشاء دولته ، سوف يستمر النضال من أجل تحقيق السلام العادل في المنطقة . والسؤال هنا كيف يمكن للمجتمع الدولي ، كيف يمكن للأمم المتحدة أن تحقق ذلك بأقل قدر من الالام والضحايا من قبل الجميع ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل الاردن

لتولي عرض مشروع القرار .

السيد صلاح (الاردن) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن أعبر عن

الشكر للاستجابة لطلب المجموعة العربية بحث موضوع الانتفاضة الشعبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة في الجمعية العامة . إن ذلك يمثل تعاوننا بناء من قبل رئاسية الجمعية العامة ، ويعكس ادراك المجموعة الدولية لاهمية هذا الموضوع .

كما أود أن أشير الى أنني أتقدم ببياني هذا باسم مجموعة الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، حيث تشرفت بلادي بتولي رئاسة المؤتمر الاسلامي السابع عشر لوزراء الخارجية "دورة التضامن الاسلامي مع انتفاضة الشعب الفلسطيني" ، وكذلك باسم مجموعة الدول العربية التي يتشرف وفد بلادي بتولي رئاستها للشهر الحالي .

لقد دأبت الجمعية العامة خلال السنوات الماضية على بحث موضوع الممارسات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . إلا أن بحث هذا البند خلال الدورة الحالية لا بد أن يتصف بطبيعة خاصة ، حيث شهدت الاراضي الفلسطينية المحتلة خلال الاحد عشر شهرا الماضية ، وما زالت ، ثورة شعبية متصاعدة يقوم بها الفلسطينيون العزل الذين يواجهون آلة الحرب الاسرائيلية في محاولتها المستمرة لقمعهم واخماد ثورتهم . ان الشعب العربي الفلسطيني الراحل تحت وطأة الاستعمار الاسرائيلي يأمل أن يكون بحث مأساته من قبل الجمعية العامة نقطة تحوّل في طريقة معالجتها ، بحيث يتم اتخاذ خطوات تنفيذية لتمارس الأمم المتحدة المسؤوليات المناطة بها بموجب الميثاق لحل النزاعات بالطرق السلمية وضمان الأمن والسلم الدوليين . وهو يتطلع الى مداولات هذه الدورة ، وبشكل خاص هذه الجلسة ، آملا أن تشكل أكثر من مناسبة جديدة للتعبير عن التعاطف معه بالقاء البيانات . فالانتفاضة تشكل تطورا استراتيجيا على القضية الفلسطينية لا تمكن معالجته إلا بانهاء الاحتلال الاسرائيلي .

إن الانتفاضة - الثورة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يمكن اعتبارها حدثاً طارئاً أو منعزلاً عن مجمل نضال الشعب الفلسطيني خلال العقود الماضية لاستعادة حقوقه . انها صورة متقدمة لذلك النضال المتصاعد ، وتعبير جديد عن الشخصية الوطنية الفلسطينية ، وهي فعل بطولي لشعب يهدف الى الخلاص مما يعانيه منذ بدايات قضيته الوطنية . ولقد نجح الشعب الفلسطيني من خلال هذه الانتفاضة في فرض نفسه وقضيته العادلة على العالم عموماً ، وعلى المجتمع الاسرائيلي والاطراف المؤيدة لاسرائيل بشكل خاص وبصورة لا تقبل المواربة أو التضييل .

إن هذه الحلقة الاكثر تطوراً في مسار المعاناة والنضال الفلسطيني الذي أخذ بالتنامي منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي قبل أكثر من عشرين عاماً قد تجاوزت ، بطول استمرارها وشموليتها وأهدافها ، الحالات المتعاقبة والمحدودة التي سبق أن شهدتها الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . لقد أظهرت هذه الانتفاضة - الثورة للعالم أجمع أن الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لأبشع أنواع الاستعمار مصمم - مهما بلغت تضحياته - على تحقيق استقلاله الوطني وممارسة حقوقه التاريخية غير القابلة للتصرف ، وعلى رأسها حق تقرير المصير واقامة دولته على ترابه الوطني .

لقد تعاملت اسرائيل مع الانتفاضة بنفس النهج الذي اتبعته خلال كافة مراحل تعاملها مع قضية الشعب الفلسطيني ، أي بنهج استخدام القوة والعنف ومحاولة فرض الأمر الواقع كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية . وقد تمادت القيادة الاسرائيلية في انجرافها في القمع من جهة ، وفي محاولتها لتبرئة الذات والتهرب من تحمل المسؤولية من جهة أخرى . وفي نظر اسرائيل فإن العالم كله مسؤول عن الانتفاضة باستثنائها هي . فمنذ بداية الانتفاضة دأبت اسرائيل على محاولة ايجاد الذرائع والاسباب "الخارجية" التي أدت اليها . فمرة اتهمت جهات خارجية بالتحريض ، ومرة أخرى ادعت أن الحوادث تقع بسبب وجود مراسلي الصحافة ومصورى التلفزيون ، ومرة عديدة اعلنت ان مجرد قيام الامم المتحدة ببحث ما تقوم به من قمع وبطش انما يساعد على تفاقم الامور .

لقد وضعت اسرائيل نفسها في مواجهة مسألة اخلاقية رئيسية ترفض بعناد الاعتراف بوجودها أو بأسبابها . ففي رأي الاطراف الاسرائيلية الحاكمة ، فإن احتلالها الاستعماري

للأراضي الفلسطينية وسكانها لا يشكل سببا كافيا لشورتهم . وفي رأي بعض هذه الأوساط أن على الفلسطينيين القبول بذلك الاحتلال أو مواجهة الإبادة كالجراد . ان الظروف التي يعيشها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة وما يتعرضون له من ضغوط سياسية واقتصادية ونفسية تتجاوز ما يمكن للكلمات أن تعبر عنه . والعالم يعرف تماما ان اسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة عما وصلت اليه تلك الظروف من تردد أدى الى فقدان الفلسطينيين الأمل بالوصول الى حل مشرف دون أخذ قضيتهم بأيديهم . ولذلك ، فإنه من الطبيعي أن يثور الفلسطينيون ليعبروا عن رفضهم القاطع للاحتلال الاسرائيلي وليمكنوا من انتزاع حقوقهم .

لقد جربت اسرائيل خلال السنوات العشرين الماضية ، وخصوصا خلال الاحد عشر شهرا الاخيرة ، السياسات والوسائل كافة التي اعتقدت بنجاحتها لإخماد ثورة الشعب الفلسطيني . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، مارست اسرائيل سياسة القبضة الحديدية بما تعنيه من الضرب وتكسير العظام ودفن الاحياء والتجويع واغلاق الأراضي المحتلة وعزل أجزاء منها ، وتدمير البيوت والقرى ، والاعتقالات السياسية .

وباستثناء بعض اشارات خجولة صادرة عن بعض المسؤولين الاسرائيليين ، فإن الموقف الرسمي للحكومة الاسرائيلية ما زال يرفض التعامل مع الانتفاضة بأسلوب سياسي حيث تعتبر اسرائيل هذه الانتفاضة قضية أمنية يمكن معالجتها باجراءات قمعية . ويبدو أنها لم تقتنع رغم مقتل المئات وجرح واعتقال آلاف الفلسطينيين بفشل سياستها ، بل انها وبعناد واضح تصعد تلك الممارسات المشينة ، فلم يعد يردعها صغر سن أطفال تقتلهم ، أو تقدم عمر شيوخ تعذبهم ، أو حالة نساء حوامل تبرهن ضربا وركلا . كما لا تردعها حرمة المساجد والكنائس أو المستشفيات والمعاهد . والحكومة الاسرائيلية تقدم يوميا للعالم أجمع تعبيرا عمليا جديدا عن اهتزاز مجموعة المفاهيم والمقولات الزائفة التي حاولت ترسيخها في أوساط الرأي العام خلال سنوات عمرها كدولة حول دورها كمنبع للقيم العليا وكواحة للديمقراطية . وقد جاءت هذه الانتفاضة ، مقروننة بممارسات اسرائيل القمعية ، لتشكل نقطة تحول هامة في نظرة العالم الى اسرائيل

وعلاقته بها ، وفي فهمه لخلفيات الصراع العربي - الاسرائيلي بمعزل عن حملات الاكاذيب التي استمرت سنوات عديدة .

إن سياسة الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي في زمن تصفية الاستعمار ، تشكل ظاهرة لا تختلف في شذوذها عن سياسة التمييز العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا في الوقت الذي نشهد فيه عصر الدفاع عن حقوق الانسان . فكلتاهما ظاهرتان تتناقضان مع حركة التاريخ ، ولذا فهما محكوم عليهما بالفشل . وانني لا أشعر بالحاجة الى تقديم نماذج أو براهين على ذلك التشابه . فالمجتمع الدولي على اطلاع واضح وأكد على طبيعة الممارسات العنصرية والالانسانية لكل من اسرائيل وجنوب افريقيا . وأن قيام الحكومة الاسرائيلية بتتبع خطى جنوب افريقيا في فرض الرقابة على التغطية الاعلامية لم يضعف تصاعد الانتفاضة ولم يحل دون اطلاق الرأي العام العالمي على استمرار معاناة الشعب الفلسطيني .

وفي رأينا ، فإن احتفال المجموعة الدولية بالذكرى الاربعين لإعلان ميثاق حقوق الانسان يجب أن يشكل مناسبة لتأكيد عالمية وشمولية ذلك الميثاق ونبذ الانتقائية والازدواجية في تطبيق مبادئه . فحق الانسان في الحرية والكرامة الفردية وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، مبدآن يجب أن يكون مجال تطبيقهما العالم كله لا بقعا معينة منه . وهما كل لا يتجزأ يفترض بذل كل جهد انساني للوصول الى تطبيقهما الكامل .

إن أحداث الأشهر الطويلة الماضية لم تكن كافية لاقتناع القيادة الاسرائيلية بتغيير موقفها ، حيث أن مشكلة تلك القيادة أنها لا تؤمن كما يبدو أصلاً بالحل السياسي الذي يدعو اليه العالم أجمع والقائم على مبادلة الأرض بالسلام . فالأوساط المؤثرة فيها لا تعتبر الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة خياراً مطروحاً . وبرغم زخم الانتفاضة وتعاقد الاستنكار العالمي لمعالجة إسرائيل لها ، فأنا مازلنا نرى استمرار مجمل السياسة الاستيطانية الاسرائيلية . وليس أدل على ذلك من قيام رئيس الوزراء الاسرائيلي بافتتاح مستعمرات جديدة في الضفة الغربية خلال الاسبوع الماضي . هذا في الوقت الذي تستمر فيه الحكومة الاسرائيلية بالسماح لسكان تلك المستعمرات بالتسلح ، وبتفويضها عن ممارساتهم الارهابية ضد أصحاب الأرض الشرعيين . ان ذلك التفاضي يُظهر ازدواجية النظام القضائي الذي لا ينظر الى الاعتداء على الفلسطينيين كجريمة يعاقب عليها القانون ، في الوقت الذي تمارس فيه كل اساليب التنكيل بحق أي فلسطيني يمارس الدفاع عن نفسه .

إن الشعب الفلسطيني الراح تحت الاحتلال لا يتطلع الى مناقشتنا هذه لمجرد استصدار قرار يضاف الى قرارات سابقة لم تنفذ . فقد أصدر مجلس الأمن الدولي عدة قرارات منذ بداية الانتفاضة . ولم تكتف إسرائيل بعدم الامتثال لتلك القرارات ، بل انها لم تعترف حتى بسلطة مجلس الأمن في بحث هذا الموضوع . وقد انفردت إسرائيل في رفض الاجماع الدولي القائل بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي العربية المحتلة . ان هذا الرفض ينسجم مع تراث اسرائيلي طويل يتجاهل الارادة الدولية ، ويرفض بشكل مستمر الامتثال لشرعية ميثاق وقرارات الأمم المتحدة . وعليه فإن هذه المنظمة الدولية ، وبخاصة مجلس الأمن ، مدعوة الى تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب الميثاق . حيث أنه من الحيوي والضروري لهيئة الأمم المتحدة التركيز على تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعددة التي أكدت سريان اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة ، وعلى ضرورة التزام إسرائيل الفوري بتطبيقها .

أما فيما يتعلق بجوهر النزاع وأصله ، أي إنهاء الاحتلال الاسرائيلي وحل القضية الفلسطينية ، فقد عبرت الدول العربية - وبلسان قادتها خلال مؤتمر القمة

الآخريين - عن التزامها بتحقيق السلام العادل والدائم والشامل ، على أساس القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بهذا الخصوص . وقد دعت القمة العربية الى ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وأطراف الصراع كافة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وعلى قدم المساواة مع الأطراف المعنية الأخرى ، باعتباره السبيل المناسب لتسوية النزاع تسوية سلمية شاملة وعادلة تكفل استعادة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها ، وتضمن احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني . ولقد حظي هذا الموقف الايجابي للدول العربية بدعم وتأييد الاغلبية الساحقة من دول العالم .

ان الأردن ومعه الدول العربية والاسلامية وكافة القوى المحبة للسلام في العالم تأمل أن تتمكن الأمم المتحدة ، وفي أقرب وقت ، من تحقيق عقد ذلك المؤتمر ، حيث أن استمرار الوضع الحالي في منطقة الشرق الأوسط يشكل تهديدا جديا وخطيرا للأمن والسلام الدوليين . هذا بالإضافة الى أن الغشل في انهاء مأساة الشعب الفلسطيني يضع المجتمع الدولي في مواجهة معضلة أخلاقية تهدد في حال استمرارها فعالية ومصداقية الأمم المتحدة وميثاقها .

أرجو أن تسمحوا لي الآن أن أتولى عرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/43/L.21 بعنوان "انتفاضة الشعب الفلسطيني" ، باسم الدول التالية المتبنية لمشروع القرار وهي : أفغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، باكستان ، البحرين ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوركينا فاسو ، بولندا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، زامبيا ، زمبابوي ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، العراق ، عمان ، غانا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كوبا ، الكويت ، لبنان ، مدغشقر ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مصر ،

المغرب ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، النيجر ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، الأردن .

ان مشروع القرار هذا واضح ومتوازن في مواده ، ويتميز بصياغة تعكس الرغبة في بناء اجماع حوله للتعبير عن شعور الجمعية العامة بالتعاطف مع معاناة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وما يتعرض له من تنكيل واضطهاد من قبل القوة المحتلة اسرائيل .

ترد في الديباجة ست فقرات تتضمن التعبير عن القلق العميق حيال الوضع الخطير بالاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل . والتأكيد على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على تلك الاراضي بما فيها القدس . كما تتضمن الاشارة الى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وكذلك قرارات مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) والى ضرورة حل القضية الاساسية بما في ذلك تسوية القضية الفلسطينية من جميع جوانبها .

كما ترد ثماني فقرات في منطوق مشروع القرار حيث تنص الفقرة الاولى من المنطوق على إدانة الممارسات الاسرائيلية التي تنتهك الحقوق الانسانية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة بما فيها القدس .

وتنص الفقرة الثانية من المنطوق على الاستنكار الشديد لاستمرار القوة المحتلة ، اسرائيل ، بالتغاضي عن القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن الدولي وفي الفقرة الثالثة إعادة التأكيد على أن الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية بما فيها القدس منذ عام ١٩٦٧ لا يغير بأي طريقة من الوضع القانوني لها . وتطالب الجمعية العامة في الفقرة الرابعة اسرائيل بوصفها قوة محتلة أن تلتزم فوراً باتفاقية جنيف الرابعة والامتناع تبعاً لذلك عن سياساتها التي تنتهك نصوص تلك الاتفاقية . وتدعو الجمعية العامة في الفقرة الخامسة الأطراف الموقعة على الاتفاقية الى اتخاذ الإجراءات الكفيلة باحترام اسرائيل بوصفها قوة محتلة للاتفاقية في كل الظروف انسجاماً مع مسؤولياتها بموجب المادة الأولى منها . وتتضمن الفقرة السادسة دعوة الدول الاعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ووسائل الإعلام الى الاستمرار في دعمها للشعب الفلسطيني وزيادة ذلك الدعم . وتشتمل الفقرة السابعة على حث مجلس الامن على بحث الحالة الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أخذاً في الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام S/19443 . أما الفقرة الثامنة والأخيرة فتطلب فيها الجمعية العامة من الأمين العام دراسة الوضع الحالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بكافة الوسائل المتاحة له وأن يقدم تقارير دورية حول ذلك على ألا يتجاوز تقديم أولها السابع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر الحالي .

نيابة عن جميع الدول المتبنية لهذا المشروع فإنني أدعو أعضاء الجمعية العامة الى تأييده على أمل أن يساهم هذا القرار عند تحقيقه في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة كخطوة على طريق حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً وشاملاً ودائماً .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

اليونان الذي سيدلي ببيان نيابة عن الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

السيد زييوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم نيابة عن الدول الإثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

عندما تنظر اللجنة السياسية الخاصة في البند ٧٧ من جدول الأعمال ، ستتاح للدول الإثنى عشرة الفرصة للإعراب عن آرائها بمزيد من التفصيل . أما في هذه المرحلة ، فأود أن أدلي ببعض الملاحظات ذات طبيعة أعم .

إن الدول الإثنى عشرة تولي من حيث المبدأ أكبر قدر من الأهمية لكل ما يتعلق بحقوق سكان الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .

وفي الأشهر الإثنى عشر الأخيرة تابعنا بعميق القلق الحالة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهي الحالة التي تدهورت تدهورا خطيرا نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي . وقد تصاعدت المقاومة المدنية للاحتلال وزاد من حدتها بلا شك افراط قوات الاحتلال في استخدام القوة . وتجسد هذه المقاومة ما يمكن تفهمه تماما من مشاعر الاحباط والاستياء إزاء طول أمد الاحتلال والشكوك التي مازالت تكتنف إمكانيات الحل المبكر .

وقد أملت بالسكان المدنيين في الأراضي ، وبينهم كثير من النساء والأطفال ، مآس مفرجة ، والأمثلة على ذلك من الكثرة بحيث لا يتسع المجال لذكرها . ولكن يوم الأحد الماضي فقط وقع حادث أليم للغاية . ونحن نعرب عن أصدق تعازينا لكل من عانوا من جراء العنف أيا كان مصدره وهو أمر لا يمكن أن نغفره بأي حال من الأحوال .

ولقد كررت الدول الإثنى عشرة في مناسبات عدة انشغالها لحالة حقوق الإنسان وظروف المعيشة في الأراضي المحتلة ، وأعربنا بوجه خاص عن قلقنا إزاء قرار إسرائيل بانتهاج سياسة الأبعاد والاحتجاز الإداري ، وأبدينا عميق أسفنا لما تتخذه إسرائيل من تدابير قمعية ومنها نسف المنازل وتقييد حرية وسائل الإعلام وإغلاق المؤسسات التعليمية لفترات طويلة . وطلبنا إلى السلطات الإسرائيلية أن تكفل الحماية المباشرة لسكان الأراضي المحتلة امتثالاً للقانون الدولي ووفاء للالتزامات الخاصة بحقوق الإنسان .

وتؤيد الدول الإثنى عشرة تأييدا راسخا قرارات مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) . ونكرر أن اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي التي

تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وإمعان اسرائيل في رفضها الاعتراف بذلك أمر لا يمكن تبريره على الإطلاق ويسبب قلقا شديدا للدول الإثنتي عشرة . فضلا عن ذلك ، ففي رأينا ان أي احتلال عسكري لا يمكن أن يعتبر سوى حالة مؤقتة ولا يمكن أن يرتب لدولة الاحتلال أي حقوق في الضم أو التصرف أو بسط قوانينها أو تشريعاتها أو إدارتها على المنطقة المحتلة .

إن الاحداث التي نشهدها في الاراضي المحتلة أقرب الى أن تسفر عن تعميق الريبة بين الاسرائيليين والفلسطينيين وتزيد من مشقة التوصل الى تسوية سلمية . ولن تنتهي المعاناة الإنسانية في المنطقة دون إيجاد حل تفاوضي للنزاع العربي الاسرائيلي يفضي الى حل عادل وشامل ودائم . وموقف الدول الإثنتي عشرة فيما يتعلق بتلك التسوية مبين في إعلان البندقية وما تلاه من بيانات وهو معروف تماما . وينبغي للأطراف جميعا أن تقبل بوضوح لا لبس فيه مبدأين هما : حق جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل فسي الوجود والأمن وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بكل ما يترتب على ذلك . كما أن تأييد الدول الإثنتي عشرة لعقد مؤتمر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة معروف تماما . واتصالاتنا طويلة الأمد بجميع أطراف النزاع ليست إلا تعبيراً عن توقنا الشديد الى رؤية السلم يسود في الشرق الأوسط . وفي هذا المنعطف الحاسم نناشد جميع الأطراف المعنية أن تضاعف جهودها من أجل التوصل الى حل سياسي تراعى فيه مصالح الجميع وحقوقهم المشروعة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذي سيدلي ببيان نيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أتكلم بصفتي رئيساً لمجموعة دول أوروبا الشرقية .
إن اختتام مسألة الأراضي المحتلة بالمناقشة العاجلة في جلسة عامة للجمعية العامة ليدل على مدى تزايد قلق المجتمع الدولي إزاء تصاعد الموقف في الضفة الغربية وغزة .

قال الامين العام في تقريره المؤرخ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ :

"فالعنف والمعاناة في الاراضي المحتلة ... مستمران دون
هوادة ... ذلك لان الاحتلال المستمر لتلك الاراضي غير مقبول لدى سكانها ولن
يصبح مقبولا" . (A/43/691 ، ص ١٠)

ويتوالى كل يوم سيل من التقارير من وكالات الانباء عن صدمات بين القوات
الاسرائيلية وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، وعن موت وتشويه الفلسطينيين ، بما في
ذلك النساء والاطفال والمراهقون . إن سببي التوتر المستمر في هاتين المنطقتين
واضحان للغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة . إن هذين السببين هما
الاحتلال المستمر للأراضي التي استولت عليها اسرائيل عام ١٩٦٧ ، والدوس بالاقدام على
حقوق الشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته الخاصة به .
إن التدابير العنيفة التي تستخدمها الدولة المحتلة تشكل انتهاكا صارخا
لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في
١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . وفي الحقيقة إن كلمة "حماية" لا يليق استخدامها في الوقت الذي
تغص فيه مستشفيات الاراضي المحتلة بالفلسطينيين الذين يعانون من كسور في سواعدهم
ومن جراح بالرصاص ومن التسمم بالغازات المسيلة للدموع . ويتساءل المرء لماذا كل
هذه المعاناة ؟ ففي المحصلة إن الشيء الوحيد الذي يريدهونه فرصة لممارسة حقهم في
تقرير المصير ، والحق في العيش بحرية في أرض أجدادهم ، والحق في أن يقرروا مصيرهم
بأنفسهم .

إن سياسة تل أبيب القائمة على الإرهاب والعنف والقمع ضد السكان العرب في
الاراضي المحتلة وانتهاكها لقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا - وفي
مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الامن والجمعية العامة ذات الصلة
واتفاقية جنيف - يستحقان الشجب . وبالطبع ، فإن أية أعمال إرهابية تستحق الشجب ،
بغض النظر عن مرتكبيها ، وسواء ارتكبتها دول أم أفراد .

إن الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة تطالب بالوقف الفوري لممارسات السلطات الاسرائيلية غير القانونية على الضفة الغربية وفي قطاع غزة . كما أنها تطالب السلطات الاسرائيلية بالامتناع التام لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ . فإجراءات الدوائر الاسرائيلية الحاكمة تُعقِّد جهود المجتمع الدولي الرامية الى إحلال السلم الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط ، ويحدث هذا في وقت تبرز فيه مرة أخرى انتفاضة الفلسطينيين على الضفة الغربية وقطاع غزة الحاجة الملحة الى احلال السلم في أسرع وقت ممكن .

ولكي يبدأ التحرك صوب السلم ، هناك حاجة أولا وقبل كل شيء الى وجود رغبة - رغبة لدى كلا الطرفين - في بدء هذا التحرك . وقد أكدت البلدان العربية بضع مرات ، بما في ذلك في مؤتمر قمة الجزائر الذي انعقد مؤخرا ، على استعدادها للتوصل الى تسوية على أساس المبادئ التي اعتمدت في مؤتمر قمة فاس عام ١٩٨٢ في إطار مؤتمر سلام دولي . وعلاوة على ذلك ، أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية مؤخرا بيانا أكدت فيه التزامها بحل سياسي للصراع العربي الاسرائيلي ، كما أكدت فيه استعدادها للمشاركة في المفاوضات في إطار مؤتمر دولي . إن تلك الوثيقة تعكس رغبة منظمة التحرير الفلسطينية في تحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ضمن إطار مؤتمر دولي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، وجميع الأطراف المعنية أيضا ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل . إن هذا النهج إزاء إطار التسوية يعكس التطورات الإيجابية الأخيرة في موقف منظمة التحرير الفلسطينية . وللأسف ، فإن هذه السياسة الشديدة التوازن لم تقابل حتى الآن بتجاوب من القيادة الاسرائيلية .

يسود العالم الآن تفهم متعاظم لحقيقة أنه لا يمكن لأحد أن يبني أمنه إلا بأن يأخذ في اعتباره أمن الشعوب الأخرى ورغبتها في أن تقرر مصيرها كلها بنفسها .

لا يمكن إحلال السلام في الشرق الأوسط إلا إذا توفر شرط أساسي واحد : يجب ألا يفهم أحد الشعوب التي تعيش هناك أن ممارسة حقوقه تعني طمس حقوق الآخرين ، ويجب أن يكون بوسع الشعبين الاسرائيلي والعربي ، بما في ذلك من الجلي الفلسطينيين ، ممارسة حقهما في الحياة والحرية والسعادة على قدم المساواة .

إننا مقتنعون اقتناعا عميقا بأن تحقيق تسوية عادلة وشاملة ، في مؤتمر دولي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ويأخذ بالحسبان على نحو مناسب المصالح المشروعة لجميع أطراف الصراع ، سيؤدي الى حل مشاكل الشرق الأوسط ، بما فيها قضية فلسطين الصعبة .

السيد فرالسين (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم باسم بلدان الشمال الاربعة - الدانمرك والسويد والنرويج وهولندا .
لقد تابعنا بقلق عميق الحالة التي تتدهور تدهورا خطيرا في الاراضي المحتلة من الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى ١١ شهرا . فالعنف والمعاناة المستمران دون هوادة والناشجان عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي تذكره مستمرة بالحاجة الملحة الى إحراز التقدم على الجبهة الدبلوماسية . فقد ولد ما يزيد على عشرين عاما من الاحتلال توترا وعنفا على نحو لا يمكن تجنبه . وعليه ، فإن المسؤولية الرئيسية عن الحالة الراهنة تقع على عاتق الدولة القائمة بالاحتلال . والمحاولات لقمع تطالععات الفلسطينيين المشروعة من خلال تطبيق إجراءات قمعية زادت انتشار المرارة من الاحتلال الاسرائيلي وزادت من مقاومته . وجميع أعمال الإرهاب والعنف ، بغض النظر عن مصدرها ، يجب أن تشجب . ولا بد من كسر حلقة العنف .

وتنطوي تدابير اسرائيل القمعية على انتهاك لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي وحقوق الإنسان . وقد شهدنا أثناء الانتفاضة أشكالاً متعددة من السياسات والممارسات الاسرائيلية غير المشروعة وغير المقبولة . ومن الواضح أن إجراءات مثل إطلاق النار من جانب الجيش الاسرائيلي على المدنيين العزل ، وضربهم واستخدام رصاص البلاستيك افراط في استخدام القوة . ومن الحقائق الثابتة أن استخدام وسائل مثل رصاص البلاستيك كثيرا ما يؤدي الى الوفاة .

كما أننا نستنكر بشدة فرض التدابير الإدارية الاقتصادية المختلفة التي تستخدم في المناطق المحتلة لمواجهة الانتفاضة مثل ترحيل المدنيين وهدم المساكن والعقوبات الجماعية والاحتجاز بلا محاكمة . ونحن نناشد اسرائيل أن تكف فوراً عن هذه الممارسات وأن تمنح سكان المناطق المحتلة الحماية التي يكفلها لهم القانون الدولي .

ونحن على اقتناع قاطع بأن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وندعو اسرائيل الى قبول انطباق الاتفاقية بصورة قانونية وأن تمتثل بتعهدات بمقتضى الاتفاقية . فهاتان الخطوتان لا بد منهما . فالتعهدات المترتبة على اتفاقية جنيف الرابعة لا يمكن الوفاء بها بإعلان القبول القائم فعلاً أو الامتثال غير الكامل . كما ينبغي ملاحظة انه وفقاً للقانون الدولي لا يجوز للدولة القائمة بالاحتلال ، كقاعدة عامة ، أن تطبق قوانينها الخاصة أو تفرض سلطانها القضائي على المنطقة المحتلة .

إن استمرار احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة لا يقبله سكان المنطقتين ولا يقبله المجتمع الدولي . وقد أدى تفاقم الوضع الناتج عن الاحتلال الى جعل استمرار الحالة القائمة أمراً لا يمكن احتمالها . ويتعين الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، على جميع من يعنيه الأمر أن يعملوا للوصول الى حل سياسي . وينبغي أن يتضمن هذا الحل تحقيق كل من الحق المشروع للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بكل ما يترتب على

ذلك ، وحق اسرائيل كغيرها من دول المنطقة في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دون أن تتعرض لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وذلك على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

وفي اعتقادنا الراسخ أن عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية مباشرة هو أفضل وسيلة للوصول الى تسوية عن طريق التفاوض .

ومن الضروري ، حتى تبدأ هذه العملية ، أن تعترف اسرائيل والفلسطينيون بعضهم بحقوق البعض . وبهذه الروح فإننا ندعو الفلسطينيين الى الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها . كما ندعو اسرائيل الى الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للسيدة عبسة

كلود دياللو ، ممثلة السنغال ورئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير قابلة للتصرف .

السيدة دياللو (السنغال) رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب

الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أقول باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أننا نشعر بأسباب القلق التي دفعت دول المجموعة العربية الى طلب عقد هذه الجلسة المخصصة للانتفاضة في الاراضي المحتلة . وقد قامت لجنتنا في مناسبات عديدة بتوجيه اهتمام الجمعية العامة ومجلس الامن توجيهها عاجلا الى الوضع المأساوي السائد في الاراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة للسياسات والممارسات التي تتبعها اسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال ، من أجل سحق انتفاضة الفلسطينيين .

والواقع أننا وجهنا منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ رسالة في هذا الموضوع

الى الامين العام لمنظمتنا والى رئيس مجلس الامن للإعراب عن قلق اللجنة البالغ بشأن الاحداث الجارية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وللحث على اتخاذ تدابير عاجلة

(السيدة دياللو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

لكفالة حماية السكان . كما دعونا في الوقت ذاته الى تكثيف الجهود للوصول الى حل سياسي شامل .

وقد ارتفعت أصوات أخرى الى جانب صوتنا تندد بالتدابير القمعية المختلفة الأشكال التي تتخذها السلطات العسكرية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة . من ذلك مثلاً أن جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، والدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية ودول الشمال الأوروبي ، والدول الاطراف في معاهدة وارسو ، والدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، والدول الاعضاء في مجموعة منطقة البحر الكاريبي ، وكثيراً من الحكومات قد أعربت عن قلقها في قرارات وبيانات ودعت اسرائيل ، الدولة القائمة بالاحتلال ، الى احترام أحكام اتفاقية جنيف الرابعة .

كما أن المشاركين في الندوات والاجتماعات التي عقدتها المنظمات غير الحكومية في الآونة الأخيرة تحت اشراف لجنتنا ، قد أجمعوا على الإعراب عن قلقهم لاستمرار تدهور الموقف وتأييدهم للشعب الفلسطيني في نضاله البطولي الذي يخوضه من أجل حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة وفقاً لاحكام الميثاق وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

ومن بين أعضاء المنظمات غير الحكومية والافراد الذين شاركوا في تلك الندوات ، كان هنال عدد كبير من الاراضي المحتلة ، أو الذين قاموا بزيارة المنطقة في أوقات مختلفة منذ بدء الانتفاضة . وبذلك حصلت اللجنة على شهادات تدعو للجزع وتتيح لنا فرصة أكبر لمعرفة حجم المعاناة التي يتحملها الاهالي والتي لم يمكن في الوسع التعرف عليها عن طريق وسائل الإعلام التي تحدد الرقابة العسكرية من نشاطها ، كما يحول حظر التجول دون حصولها على البيانات كافة .

وفي ضوء المعلومات التي تلقيناها فإننا نعرف أن مئات من الفلسطينيين قد قتلوا ، بينهم كثير من الاطفال الصغار ، كما أصيب الآلاف بجراح .

(السيدة دياللو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

وهل نحن بحاجة لأن نذكر التدابير التي اتخذتها الدولة القائمة بالاحتلال لترويع وتخويف الاهالي الفلسطينيين : الاعتقال الجماعي وسوء المعاملة ، والعقوبات الجماعية ، وإغلاق المدارس والجامعات ، ونزع الملكية ، وهدم المساكن ، وتدمير البنية الاساسية الاقتصادية ؟

يضاف الى ذلك ما عرفناه من الشهود عما يجري بعيدا عن كاميرات التليفزيون والمراسلين المعتمدين للمحف الاجنبية . فكثيرا ما أطلقت النيران المهلكة ووقع الضرب الوحشي لا على الاطفال الذين يقذفون الحجارة وحدهم بل على أفراد أسرهم أيضا ، كما حدث نقص في الاغذية في المناطق التي فرض عليها حظر التجول لفترات طويلة وفرضت الضرائب على التبرعات الغذائية الواردة من الخارج ، والتلويث الكيميائي للمحاصيل المزروعة في بساتين الفلسطينيين المجتمعية ، كما شكلت فرق للموت وغير ذلك من الممارسات التي يشمئز منها الضمير ، مما يقلل من فرص إقامة السلم في ذلك الإقليم ، ومما يشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ .

(السيدة دبالو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

وتود اللجنة التي أترأسها أن تذكّر هنا ، من خلالي ، ببعض المواد ذات الصلة
في اتفاقية جنيف التي تنطبق بوجه خاص على الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

فالمادة ٢٧ تنص على أن :

"للأشخاص المشمولين بالحماية الحق في أن يكفل الاحترام لأشخاصهم تحت
كل الظروف ... وأن يعاملوا ، في كل وقت ، معاملة انسانية وأن توفر لهم
الحماية ، ولاسيما ضد أي عمل من أعمال العنف أو التخويف" .

وجاء في المادة ٢٢ أن :

"الأطراف السامية المتعاقدة تمتنع صراحة عن أي تدبير من شأنه أن
يسبب سواء آلاما بدنية للأشخاص المشمولين بالحماية أو يؤدي إلى ابادتهم" .
ويستهدف هذا الحظر بوجه خاص أي "أعمال وحشية ، سواء كانت من فعل أشخاص مدنيين أو
عسكريين" .

وجاء في المادة ٢٣ أنه :

"لا يجوز عقاب أي شخص مشمول بالحماية ، بسبب مخالفة لم يرتكبها هو
شخصيا . وتُحظر العقوبات الجماعية وكذلك كل تدابير التخويف أو الارهاب" .
وتنص المادة ٤٩ على ما يلي :

"تُحظر أعمال النقل الجبري ، الجماعية أو الفردية ، للأشخاص
المشمولين بالحماية وكذلك ترحيلهم خارج الأراضي المحتلة إلى أراضي الدولة
القائمة بالاحتلال أو أراضي أي دولة أخرى ، سواء كانت محتلة أو غير محتلة ،
أيا كانت الأسباب" .

وتزعم اسرائيل أنها تطبق اتفاقية جنيف من الناحية الواقعية ، مع رفضها في
الوقت نفسه لاعتبار الاتفاقية منطبقة من الناحية القانونية ، على الأراضي الفلسطينية
المحتلة ، لكن الأحداث التي وقعت في الشهور العشرة الماضية توضح أن اسرائيل تنتهك
الاتفاقية وأنها دأبت على ذلك منذ بداية الاحتلال . والواقع أن أحد الأسباب الرئيسية
للانتفاضة الفلسطينية هو بالتحديد هذا الانتهاك المتواصل .

(السيدة دياللو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

ومن رأي اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن الوقت قد آن كيما تفي الأطراف السامية المتعاقدة بالتعهد الذي قطعته على نفسها بموجب المادة ١ من الاتفاقية ، التي تنص على أن :

"الأطراف السامية المتعاقدة تتعهد باحترام وكفالة احترام الاتفاقية تحت كل الظروف" .

وقد طالب المشتركون في عدة اجتماعات عقدتها بعض المنظمات غير الحكومية هذا العام تحت رعاية اللجنة ، بأغلبية واسعة ، كل الحكومات بأن تعلن بصورة قاطعة أن انتهاكات اتفاقية جنيف ستؤثر على علاقاتها الثنائية مع إسرائيل . وقد ضمت لجنتنا ، في توصيتها إلى الجمعية العامة ، صوتها إلى صوت من وجّهوا هذه النداءات الملحة إلى الأطراف السامية المتعاقدة .

وبالمثل ، أوصى الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير بالتدابير التي ينبغي أن تتخذها الأطراف السامية المتعاقدة ، وأوضح بالتفصيل الأشكال المختلفة لحماية سكان الأراضي المحتلة التي يمكن أن يضمنها المجتمع الدولي .

ولذا لا يسع اللجنة سوى أن ترحب بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ بالنيابة عن أعضاء المجلس ، والذي دعا فيه الأطراف السامية المتعاقدة إلى كفالة احترام أحكام الاتفاقية .

كما استمدت لجنتنا التشجيع من التدابير العديدة التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية والنقابات والأفراد ، وكذلك من المساعدة الفوشية الطارئة التي قدّمتها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة . غير أن هذه الجهود جديدة بأن يوسع نطاقها وأن تحظى بالدعم . وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ، التي تتحمل مسؤولية تاريخية ضخمة إزاء الشعب الفلسطيني ، ألا تدخر جهدا في سعيها إلى اتخاذ تدابير فعالة لحماية ذلك الشعب . وتشعر اللجنة التي أتشرف برئاستها بالعرفان للأمين العام لدوره الايجابي الذي اضطلع

(السيدة دياللو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

به في هذا الصدد ، وتغتنم هذه الفرصة لتشجعه على مواصلة بذل قصارى جهده لكفالة الحماية الفعالة للسكان الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة .
ويتمثل هدف لجنتنا في ازالة أسباب التوتر ووقف حلقة العنف من أجل تمهيد الطريق المفضي إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين ، على أساس من ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفقاً لقرارات الأمم المتحدة . وتود لجنتنا في هذا الصدد أن تعيد التأكيد مرة أخرى على اقتناعها بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط . فتعزيز السلم في الشرق الأوسط يتطلب منا أولاً العمل من أجل عقد ذلك المؤتمر الذي ينبغي أن تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب سائر أطراف الصراع ، بما أن الشعب الفلسطيني قد اختارها لتعبر عنه وعن تطلعاته .

ولذا فإن اللجنة من جانبها تود مرة أخرى أن توجه نداء إلى مجلس الأمن وكل الأطراف المعنية أو المهتمة بأن يتخذوا على وجه العجلة تدابير كفيلة بالتقريب بين الآراء حتى يتسنى في نهاية المطاف عقد ذلك المؤتمر الذي تُعلق عليه آمال كبار .

السيد بين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في ٢٣ أيلول/

سبتمبر أحالت الجمعية العامة البند ٧٧ من جدول الأعمال إلى اللجنة السياسية الخاصة . ومنذ ذلك الوقت لم يحدث ما يستدعي تغيير ذلك القرار . ومما يدعو للأسف أن هذا الاجراء يشكّل واقعة محددة يساء فيها مرة أخرى استخدام الجمعية العامة . فهي هنا لا تستخدم لتعزيز السلم ، بل يساء على العكس استخدامها للحث والتحريض على مزيد من العنف وللتسبب في مزيد من المعاناة لكل من الاسرائيليين والعرب الفلسطينيين .

إننا نمر بفترة تتجدد فيها حيوية الأمم المتحدة ، فقد اتفقت بلدان مختلفه في جميع أنحاء العالم كانت تخوض نزاعات طويلة الامد على السعى من أجل احلال السلم ، واتفقت على الدخول في مفاوضات مباشرة ؛ والتمست المساعي الحميدة للأمم المتحدة لمساعدتها على تيسير هذه الترتيبات . ومما لا شك فيه أننا نمر بمرحلة تتخذ فيها خطوات جادة من أجل جعل العالم مكانا أكثر أمنا .

غير أن عددا من البلدان العربية يرفض ، كما شهدنا جميعا ، قبول هذه الروح السلمية . وبدلا من ذلك سخرت هذه المنظمة لتكون سلاحا آخر في معركتها ضد اسرائيل . ومن المحزن أن نلاحظ ، من جهة ، أنه بينما يعترف الزعماء العرب بالمنـاخ الجديد الذي يسود العلاقات الدولية - وهو مناخ تحل فيه المفاوضات المباشرة محل المواجهة - فإن بعضهم يعتقد ، من جهة أخرى ، أن هذا المناخ لا يحكم سلوكهم إزاء اسرائيل . إن هؤلاء الزعماء يريدون ببساطة أن يحتفظوا بخيار شن الحروب .

إن هذا النوع من المناقشة المتحيزة لا يساعد على استعادة الهدوء كما أنه لا يقدم أية مساعدة للفلسطينيين العرب ، ولا يعمل على تقدم الوفاء بتطلعاتهم المشروعة ولا على تعزيز السلم . وهو بالتأكيد لن يدعم الحوار السياسي أو المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والبلدان المجاورة لها والفلسطينيين العرب المقيمين في الأراضي التي تحكمها اسرائيل بل إن هذه المناقشة ، على النقيض من ذلك ، تحث على العنف وتشجعه . فهي تسد الطريق صوب المفاوضات المباشرة وتعرق الاتفاقات الخاصة بالسلم . وهذه هي النية الحقيقية للمناقشة .

إن استخدام العنف بأي شكل وبأي قدر لغرض شروط على اسرائيل لن يكون مجدياً . فالعنف لن يؤدي إلا إلى تعقيد الحالة في يهودا والسامرة وغزة . ومادام مستمرا فسوف تمارس اسرائيل حقها وتقوم بواجبها ، بموجب القانون الدولي ، لاعادة النظام في مواجهة الاستقرار العنيف . وستواصل القيام بهذا بأقصى قدر من ضبط النفس وفي امتثال تام للقوانين التي سنّت ، لا عن طريق اسرائيل ، بل عن طريق أولئك الذين حكموا هذه المناطق ما يقرب من نصف قرن قبل أن تتولى اسرائيل السيطرة عليها .

إن جنود اسرائيل مدرّبون على القتال في ميدان المعركة ، وليسوا مدرّبين على مجابهة المدنيين الذين يجري تحريضهم واجبارهم من قبل منظمة التحرير الفلسطينية والمحرضين الاصوليين على القاء القنابل الحارقة على هؤلاء الجنود . إننا نعلّم جنودنا - أكثر من أي بلد آخر - أن يلتزموا بأعلى مرونة أخلاقية ومعنوية .

إلا أنه على الرغم من ذلك وصف بعض المتكلمين الاجراءات التي تتخذها اسرائيل لاعادة الحياة الطبيعية إلى تلك المناطق بأنها "الإنسانية" . وأود أن أقول إن لفظه "الإنسانية" لها معان أخرى بالنسبة لغالبية العالم . فالإنسانية تتمثل في حرق الأسر أحياء بالقاء القنابل الحارقة عليهم . والالإنسانية هي زرع القنابل في الحافلات العامة . والالإنسانية تتمثل في القاء القنابل اليدوية على المقاهي القائمة على جانب الطريق ، ومحلات اللعب المليئة بالأطفال ، والالإنسانية هي قتل أو تشويه المواطنين الأبرياء على نحو متعمد ومنظم . وفي نفس الوقت ، فإن من التصرف

الانساني ، بل من الواجب الانساني أن يدافع المرء عن نفسه وعن الابرياء والمدنيين الذين لا شأن لهم من اليهود والعرب على حد سواء . وبالفعل ، ووفقا للقانون الدولي - الذي أشير إليه مرارا وتكرارا في هذه الجمعية - فإن السلطة القائمة بالادارة عليها التزام انساني وحضاري وسياسي ، يتمثل في الحفاظ على النظام العام ، بل إن هذه هي مسؤوليتنا الانسانية والحضارية والسياسية .

إن الخصائص المشتركة لفئات منظمة التحرير الفلسطينية هي التطرف والعنف ، والفكرة الرئيسية لميثاق منظمة التحرير الفلسطينية هي تدمير اسرائيل . فمنظمة التحرير الفلسطينية لا تقبل قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وتحاول بتحفظاتها وشروطها المبهمة افراغ هذين القرارين من أي مضمون ذي مغزى . وتبرهن منظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى ، بأحدث أعمالها واعلاناتها ، على أنها غير قادرة على تبني أي مفهوم للسلم الحقيقي ، وأنها ليست على استعداد لايقاف الارهاب . والواقع أن مشروع القرار المعروض علينا لا يفعل شيئا سوى تشجيع التعنت والحث على البغضاء ، بل وتعزيز المزيد من العنف ، حيث لا يرد به أي نداء إلى سكان تلك الاراضي لممارسة أي تدابير من تدابير ضبط النفس والامتناع عن العنف . ويتجاهل مشروع القرار بالكامل - الطابع العنيف لأنشطة السكان الموجهة ضد اليهود والعرب على حد سواء ، مما اضطر اسرائيل إلى اتخاذ تدابير ملائمة لاعادة الهدوء والسكينة . كما لا يوجد بمشروع القرار حتى مجرد تلميح إلى حقيقة أن الحل السياسي وحده هو الذي يمكن أن يؤدي إلى تسوية لهذه المشكلة ، ولم ترد به ، بطبيعة الحال ، أية اشارة إلى الأساس الوحيد المقبول على نحو مشترك لهذا الحل ، أي قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

إن جوهر مشروع القرار يتمثل في ادامة المشكلة واقضاء آفاق السلم . وهو يحاول أن يشرك الأمين العام والأمم المتحدة في هذا الاتجاه الكارثي للعمل ، بدلا من أن يتيح أي أمل للسلم . إن التصويت بإقرار مشروع القرار هذا سيكون تصويتا بمناهضة التطلعات صوب السلم في الشرق الاوسط ، وسيكون بمثابة تأييد لمزيد من الجؤس الانساني لكلا الجانبين .

إن اسرائيل تحتفظ بحقها في العودة إلى تناول هذه الامور بمزيد من التعمق في الوقت المناسب ، وأثناء المناقشات المخصصة في البرنامج الاصلي لعمل الجمعية العامة . إلا أنني أود أن أختتم بأن أعلن أن اسرائيل انما تريد زيادة تعزيز عملية السلم . ونحن نعتقد أن تحقيق سلم حقيقي متفاوض عليه مع كل جيراننا أمر يمكن حدوثه ، وإننا نستطيع أيضا ، في إطار هذه المفاوضات الخاصة بالسلم والتعايش ، أن نتوصل أيضا إلى حل لمشاكل الفلسطينيين العرب وتطلعاتهم في المنطقة .

السيد مودنفي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد سحقت

الفرصة من قبل لوفد زمبابوي على أعلى مستوى لأن يتقدم اليكم - سيدي - بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . إلا أنني أود أن أعرب لكم عن عظيم غبطتي ، وكذلك أعضاء حركة عدم الانحياز ، إذ نراكم ، وأنتم قائد جدير بالاعجاب من قادة حركة عدم الانحياز ، تتولون رئاسة جلسة بعد ظهر اليوم .

لقد سمعنا - إبان هذه الدورة - الكثير عن الانفراج وانتشار السلم في العالم . وهناك ما يبرر ذلك . فقد أصبح العالم اليوم بصفة عامة ، وبالنسبة لمعظم البشرية ، مكانا أكثر أمنا عما كان عليه في مثل هذا الوقت من العام الماضي . لكننا نكون مخطئين إذا خلصنا إلى أن هذا الاحساس بالأمل احساس تتشاطره الانسانية جمعاء . فالحال على النقيض من ذلك في فلسطين ، إذ يعيش أهالي فلسطين المحتلة حبيسي نضال مرير ومؤلم ، معرضين لاطلاق الرصاص عليهم وقتلهم ، ولأن يضربوا وتكسر عظام أيديهم وأرجلهم ، وتدمر بيوتهم . بل إنهم لاجئون في ذات ديارهم ، عرضة للهوان والاحتقار ، وهم يرددون على ذلك بيأس ، ولكن بكثير من التميم والشجاعة . إن الانتفاضة هي نداؤهم الشجاع ، بل صيحتهم الموجهة إلى ضمير البشرية . وينبغي ألا يظل المجتمع الدولي ساكنا يرقب هذه المأساة الانسانية الحديثة اليائسة دون أن يستجيب لها .

لقد عرف الشعب اليهودي الألم والمأساة في تاريخه الطويل والحافل . وهو ليس بحاجة لأن يتعلم من الآخرين أي شيء عن المعاناة والمأساة ، وهو على حق عندما يرفض أن يعظه أحد حول هذا الموضوع . غير أن المعاناة من الألم والمأساة في تاريخ المرء لا تبرّر له أن يفرض نفس المعاملة على الآخرين . إن الحقيقة التي قوامها أن أكثر من ٢٠ مليوناً من الأفارقة فقدوا أرواحهم خلال تجارة الرقيق ، وأن زهاء ١١ مليوناً من الهنود الحمر كان لابد من القضاء عليهم من أجل إيصال "المدنية المسيحية الغربية" إلى الأمريكتين ، هذه الحقيقة لا تعطي الأفارقة والهنود الحمر حصانة من النقد عندما يفرضون المعاناة على الشعوب الأخرى . ويصدق نفس الشيء على الممارسات الاسرائيلية في فلسطين المحتلة .

إن الخوف لا ينبغي استخدامه مبرراً لأن تسبب اسرائيل كل هذه الآلام والمعاناة الانسانية للشعب الفلسطيني . وعلى اسرائيل باعتبارها سلطة احتلال التزامات واضحة - بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقرارات مجلس الامن ذات الصلة - بأن تحمي الشعب الفلسطيني . وهذا التزام قانوني من واجب المجتمع الدولي أن يكفل وفاء اسرائيل به .

ونحن نرحب بالاجراء الذي لم يسبق له مثيل والذي اتخذته رئيس مجلس الامن في شهر آب/أغسطس عندما استدعي سفير اسرائيل لكي يعبر له عن القلق إزاء الطريقة التي يعامل بها الاسرائيليون الفلسطينيين ، وطالبه بضرورة وقف تلك الاجراءات . لقد طرح الأمين العام في تقريره S/19443 ، في أعقاب البعثة التي أوفدها إلى الشرق الأوسط ، عدداً من المقترحات الهامة التي تبين الطريقة التي يمكن بها لوسائل الاعلام الدولية أن تعزز من حماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، والتي تتمثل في نشر تقارير كاملة ومنتظمة عما يحدث هناك . كذلك أصدر مكتب التنسيق لبلدان حركة عدم الانحياز في اجتماعه الأخير بلاغاً عاجلاً بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر طلب فيه إلى مجلس الامن أن ينظر في تقرير الأمين العام المشار إليه بغية تنفيذ التوصيات الواردة فيه . ونحن نحث وسائل الاعلام ، بما في ذلك ادارة شؤون الاعلام بالأمم المتحدة والوكالات الأخرى التي تساعد الفلسطينيين ، على أن تنشر على نحو منتظم ونشط حقيقة ما يحدث

للشعب الفلسطيني . ونناشد من فوق هذه المنصة مجلس الامن أن يكفل التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام .

لذلك ، فإن الجمعية العامة على حق في معالجتها لهذه المسألة على هذا النحو الخاص ، في هذه المرحلة الحاسمة التي أدت فيها نتائج الانتخابات الأخيرة في اسرائيل إلى الحاق المزيد من الضرر بالأمل في عقد مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الأوسط . ذلك أن كل ما نسمعه الآن هو الحديث عن سحق الاحتجاج السلمي للفلسطينيين باستعمال "القبضة الحديدية" ، وصوت قعقعة السلاح طاغيا على كل ما عداه . ونظرا لأننا نعرف من يصرون هذه التهديدات ، فإننا نعلم أنها ليست تهديدات جوفاء . وليس هناك من شك في أنه ما لم يرفع المجتمع الدولي صوته عاليا مطالبا بأن يعقد فوراً مؤتمر السلم المعني بالشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة ، فسراق الكثير من الدماء الذكية سريعا في غزة والضفة الغربية وبقية الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس .

ومن المؤكد أن السلم سيتحقق وأن دولة فلسطين المستقلة الحرة ستقام ذات يوم . إلا أنه حتى يأتي ذلك اليوم ، فإن علينا جميعا التزام بأن نناضل من أجل حماية ذلك الشعب الخاضع للاحتلال . ولا يجوز السماح بأن تنجح عمليات الترحيل أو التصفيات الجسدية . لهذا السبب ينبغي لكل أولئك الذين يعتزُّون بالسلم وحقوق الانسان أن ينهضوا الآن ويعبروا عن موقفهم .

لقد صيغ مشروع القرار المعروض علينا اليوم صياغة تتسم بالالتزان وضبط النفس ، ونطاقه محدود . وقد بذل المشاركون في تقديمه قصارى جهدهم لمراعاة أكبر قدر ممكن من وجهات النظر . ويأمل وفد بلدي ، كما تأمل وفود بلدان عدم الانحياز الأخرى ، في أن يكون في مقدور كل عضو من أعضاء هذه الجمعية العامة أن يصوت تأييدا لمشروع القرار هذا .

لقد طالب ممثل اسرائيل بمفاوضات مباشرة وحوار سياسي جديد في الشرق الأوسط . وقد حثت هذه الجمعية العامة اسرائيل مرارا وتكرارا على أن تدخل في مفاوضات مباشرة

مع الفلسطينيين من خلال ممثلهم ، منظمة التحرير الفلسطينية . ونحن نأمل في أن تكون دعوة اسرائيل هذه دليلا علي تغيير جديد وحقيقي في موقفها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الان للمراقب

ممثل جامعة الدول العربية ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ١٥) .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) : شارفت الانتفاضة الفلسطينية

المجيدة في الاراضي العربية المحتلة على طيِّ عامها الاول وهي تزداد صلابة ورسوخا ، رغم شراسة الاجراءات الاسرائيلية القمعية التي استهدفت تقويضها واطفاء جذوتها على غير طائل .

فهذه الظاهرة الجديدة التي أتت بمشابهة الرد الطبيعي على استمرار الاحتلال الاسرائيلي ، أعادت فتح ملف القضية الفلسطينية من أساسها باعتبارها جوهر الصراع العربي - الاسرائيلي ، كما وضعت الكيان الصهيوني أمام تحديِّ حسم خياراته ، فإرضة عليه الخروج من حالة التهرب والمراوغة التي طالما لجأ اليها في محاولة لتأبيد احتلاله .

وهكذا أزال انتفاضة ، بعد حوالي سنة على انطلاقها ، التباسات كشيرة ، كما أدخلت إلى قاموس المعادلة في المنطقة معطيات جديدة يستحيل شطبها أو القفز فوقها بعد اليوم عند تناول أزمة الشرق الاوسط .

ويأتي في طليعة هذه المعطيات تثبيت موضوع الاستقلال الوطني الفلسطيني ، الذي أصبح قيد الامكانية التاريخية غير القابلة للاطاحة بها أو الارتداد عليها . فالانتفاضة التي استعصت طوال عام من عمرها على جميع محاولات اسرائيل لاجهاضها وخنقها ، أو حتى مجرد محاصرتها وتقزيمها ، انما هي تأكيد قاطع في أبعاده ودلالاته على حتمية زوال الاحتلال من جهة ، واستحالة شطب الحقوق الوطنية الفلسطينية من معادلة الصراع في المنطقة من جهة ثانية .

ولا يقلل من أهمية هذا الانجاز الكبير الذي حققته الانتفاضة أنه مازال في حيز
الامكانية ، إذ أن قيمته الفعلية تكمن في النمط النضالي الجديد الذي أurst الانتفاضة
ركائزه ، فضلا عما يختزنه هذا النمط من طاقات مبدعة وواعدة بنقل الاستقلال الفلسطيني
من حالة تشبث امكانيته الى حالة الواقع الثابت الجديد .

ومن البديهي ألا يكون النمط الجديد في التعامل مع الاحتلال الاسرائيلي ظاهرة
معزولة أو مجرد رد فعل انتقامي عابر . وإنما الأمر على العكس ، فهو في النهاية
حصيلة تاريخ نضالي طويل مغروسة جذوره في تراث الشعب الفلسطيني وتضحياته الكبيرة ،
بحيث قضى عقود الأربعة الماضية في مغالبة الكيان الصهيوني وسياساته ومشاريعه
الاقتلعية والاستيطانية .

فالمقاومة في تاريخ كل حركات التحرير الوطني هي تعبير عن الرفض بقدر
ما هي ترجمة للتفاؤل ؛ هي الرفض للاحتلال ولمصادرة الحقوق والحريات على يد المحتل ،
وهي التفاؤل بحتمية بزوغ فجر الحرية واستعادة حق تقرير المصير والايان المطلق
بالانتصار النهائي .

إن الانتفاضة الفلسطينية ، بما أنها الشكل الذي أخذته المقاومة الفلسطينية
في الداخل ، هي كل ذلك ؛ كما أنها أيضا عملية تصحيح ووضع للأمور في نصابها
الحقيقي .

فهي تصحيح للانطباع الذي كان سائدا قبالا بأن الفلسطينيين قد رضخوا للاحتلال ،
وقبلوا بقدريته ، وتخلوا بسبب عجزهم عن مواجهته .

وهي تصحيح أيضا للتصور بأن العرب عامة والفلسطينيين خاصة يقاتلون في سبيل
حقوقهم بصورة متقطعة ويعوزها التكامل والنفس الطويل .

وهي قبل كل شيء التصحيح الأكبر للتشويه الساري ، الذي عمته الصهيونية
وساهم في تغذيته الاعلام الغربي ، والذي يصنف العمل الفلسطيني في خانة العمل الفردي
المغامر القائم على ما يسمى بـ "الارهاب" . وإذا بالانتفاضة تأتي بمثابة السرد
الحاسم لتعطي المواجهة مع الاحتلال أبعادها الأصلية والأصلية ، بوصفها عملية تتسم

بالشمولية والاستمرارية ، وتنضوي تحت رايتها كل فئات الشعب الفلسطيني على مختلف مشاربه وألوانه السياسية والاجتماعية .
وبذلك انضبط السلوك وزالت غيوم الاحباط واليأس المؤدي الى مفامرات غير محسوبة .

ولا شك أن مثل هذا النتاج النضالي هو دليل نضوج عميق على الساحة الفلسطينية . وقد عبّر هذا النضوج عن نفسه في تركيبة البنية الداخلية للانتفاضة ، التي أعمدت منذ انطلاقتها ، وعلى مدى المواجهة المتواصلة مع سلطات الاحتلال ، على أدوات وأشكال من التنظيم الشعبي في كافة المجالات التعبوية والسياسية والفكرية والمعيشية أعطتها القوة والمناعة الكافيتين للشباب والصمود .
وقد تنوعت هذه اللجان بتنوع متطلبات التحرك واحتياجات السكان ، وتطورت مهامها بموازاة تصاعد اجراءات قوات الاحتلال واشتداد حصارها وأساليب قمعها وإرهابها ، فتمكنت من تأدية مهامها بنجاح من ناحية تنظيم حياة السكان ومدهم بمقتضيات الصمود وتصعيد المواجهة مع الاحتلال ، كما نجحت في توجيه كافة التحركات اليومية لابطال الانتفاضة والتنسيق فيما بينها . وهكذا تحولت اللجان الى نوع من المؤسسة في الانتفاضة ، وكانت بمثابة القاعدة الصلبة التي وفرت للمجاهدة استمراريته وعوامل تطويرها .

من هنا ندرك لماذا بقيت كل اجراءات سلطات الاحتلال وعنفا حملتها عاجزة عن ضرب مسيرة الانتفاضة ، بعد أن فشلت في تقويض بنيتها الداخلية . فالسكان كلهم تحولوا الى لجان شعبية . وعلى أرضية التماسك الشعبي الواسع هذا ، ما برحت تفاعيل الانتفاضة تتوالى على أكثر من صعيد ، وتسجل المكاسب المتعددة على كافة المستويات والاصعدة .

على الصعيد الفلسطيني ، تجلى الانجاز الأهم في ترسيخ الوحدة الوطنية تحت مظلة إعطاء الأولوية المطلقة لمتطلبات دحر الاحتلال وانتزاع الاستقلال الوطني . كما تجلى أيضا في تجديد عوامل الالتفاف والتماسك الفلسطينيين الواسعين حول منظمة

التحرير الفلسطينية ، وتأكيد كونها مرة أخرى الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . ذلك أن الانتفاضة بلورت نوعا من الحس الجماعي الفلسطيني حول ضرورة التعامل مع المستجدات القائمة والمتواصلة ، بصورة تعزز الوحدة الوطنية خلال المجلس الوطني الفلسطيني القادم بعد أيام في الجزائر .

ولا ريب في أن مثل هذا الحس يفتح بدوره آفاقا رحبة متجددة أمام الانتفاضة لتزخيم الارتقاء بها على طريق إنجاز الاستقلال الوطني الفلسطيني التام .

وعلى الصعيد العربي ، ساعدت الانتفاضة أيضا على تحريك عوامل التصحيح واستئناف دورة الفكر التلاحمي القومي العربي . وهي بذلك ساهمت في إخراج الوضع العربي من دائرة التسليم بالواقع المتردي ، وحشته على تأطير وترجيح عوامل التضامن ووحدة الصف ، كما أدخلت الى الحياة السياسية العربية حيوية التحرك والامل والتجديد ، وما ينطوي عليه هذا من مردودات ايجابية ، الامر الذي أدى الى تعزيز أجواء الانفراج العربي المتجلي في قمة الجزائر الأخيرة . وهذا الانفراج المطلوب تطويره يوفّر بدوره للانتفاضة العمق القومي اللازم لمؤازرتها ومدّها بالمزيد من روافد الصمود والاستمرار .

وفي هذا السياق ، ننظر الى الانتفاضة بمشموليتها وديمومتها ، وبما تمثله من فعل متجدد بأسلوب اللاعنّف لمقاومة الاحتلال الاسرائيلي ، على أنها أحد تعابير الخطاب السياسي العربي الجديد ، القائم على الوضوح في الرؤيا والمسؤولية في العمل . ومن هذا المنظار ، أضفى الحدث الفلسطيني بعدا جديدا على مفهوم مساهمة اللاعنّف في قضية السلام .

والعنّف هو أسلوب الاحتلال أولا وأخيرا . أما الانتفاضة فهي تلجأ اليه كسلاح أخير وليس كخطة ، كما هي حال الاحتلال الاسرائيلي . ولذلك فإن على المجتمع الدولي مكافأة اللاعنّف القائم في خدمة السلام والحقوق المشروعة .

فهو هنا ليس من السلبية في شيء ، كما يزعم قادة الكيان الصهيوني على غير انقطاع . بل على العكس ، هو - أي اللاعنف - تعرية للسلبية الاسرائيلية ازاء السلام والمشاريع المتداولة بشأنه ، وعلى رأسها فكرة المؤتمر الدولي ؛ بل تعرية لحقيقة الكيان الصهيوني وخطته التوسعية المتناحرة بطبيعتها مع قضية السلام العادل والشامل . ومع هذا الفضح المزدوج لممارسات ومشاريع اسرائيل ، حصّنت الانتفاضة قلعة الحقوق الفلسطينية بسياج من المصداقية الوازنة التي سقطت معها والى الأبد محاولات المساومة والمناقصة على هذه الحقوق بحيث أضحى من المتعذر أيضا ادخالها في سوق المزايدة بعد الآن .

والحقوق الفلسطينية دخلت مع الانتفاضة طور الصيرورة التاريخية . وقد أكسب هذا الانعطاف الهام الجانب العربي امكانية محاورة الرأي العام الدولي من موقع الوضوح والفعل ، والاصرار . وفي الوقت نفسه من موقع الانفتاح المسؤول على السلام الفعلي في الشرق الاوسط . أما ثاني المعطيات التي أدخلتها الانتفاضة على الخريطة السياسية والفكرية في المنطقة ، فهو يتمثل في الازمة السياسية التي ولدتها داخل الكيان الصهيوني ، وكذلك في بدايات الفرز بين مؤيد ومعارض داخل الاوساط اليهودية في العالم .

فإذا كانت الانتفاضة تستمد قوتها الأساسية وشروط ديمومتها من شموليتها ونمطها الجديد الذي أرست دعائمه ، فإنها قد استطاعت في الوقت ذاته تسجيل كسب اضافي عبر قدرتها على احداث خلخلة في صفوف المجتمعات الاسرائيلية والصهيونية ، وفي صفوف الدوائر اليهودية في العالم . ذلك أنه اذا كانت المواجهة الفلسطينية للاحتلال ، التي اتملت على امتداد العام الفائت ، قد أفضت الى استخراج أسوأ ما عند الكيان الصهيوني من شراسة وقمع وارهاب ، فإنها في الوقت نفسه قد حركت الوجدان الانساني لدى قطاعات كثيرة من اليهود داخل الكيان الصهيوني والعالم . ونحن بطبيعة الحال رحبنا ونرحب بمثل هذا التحرك والمخاض والتلملم عند بعض الاوساط اليهودية ، والذي تجلى على شكل رفع عرائض احتجاج على ممارسات سلطات الاحتلال في الضفة والقطاع

والقدس ، كما تجلى بصورة تظاهرات للحركات السلمية داخل اسرائيل ، وأيضا بصورة استنكاف بعض العناصر من تأدية الخدمة العسكرية في الاراضي المحتلة .
وتكمن أهمية هذه الاعتراضات ، على ضآلتها ، في أنها فتحت باب السجال داخل الوسط اليهودي بين مدرستين : مدرسة التسليم لانفلات العنصرية الصهيونية من عقابها من جهة ، ومدرسة التمسك بالقيم الانسانية الملتزمة بالديانة والتراث اليهوديين من جهة ثانية .

غير أن الكيان الصهيوني وامتداداته العالمية سارع لاستباق هذا التوجه في محاولة لكبته ومنع مخاضه في الساحات اليهودية ، وذلك من خلال ممارسة الارهاب الفكري ؛ على اليهود الذين بدأت تساورهم الشكوك والريبة في ما حمله وأتى به التراث الصهيوني والممارسات الاسرائيلية ؛ ذلك أن عدم الارتياح الذي أبدته مثل هذه الأوساط من مجمل السياسات الاسرائيلية العدوانية في الاراضي المحتلة قد يتحول الى ادانة ، ثم الى نوع من المحاكمة والتي لا يقوى الكيان الصهيوني على طمسها أو دحضها بأسلوبه المعروف عندما يرمي منتقديه بتهمة معاداة السامية ، أو منتقديه من أبناء الطوائف اليهودية بكره الذات .

وهذا ما تخشاه اسرائيل . إذ يتعذر عليها قذف المعترضين اليهود على ممارساتها بمثل هذه التهمة ، التي طالما عولت عليها عبر توظيف مأساة الهولوكست ، لإخراص أصوات الإدانة لسياساتها ومحاولات الاعتراض عليها ، ولاسكات حتى الانتقادات الخجولة لممارساتها وقطع الطريق على أمثالها في المستقبل .

لقد حان الوقت أن يتخلص الغرب من عقدة الاشم تجاه تلك المأساة عند التعامل مع أزمة الشرق الأوسط . ذلك أن الكيان الصهيوني دأب على توظيف هذه المأساة في تغطية المأساة التي يلحقها بالشعب الفلسطيني ؛ فصارت العقدة هنا موظفة من قبل اسرائيل للابتزاز لا للغفران .

ثم جاءت انتفاضة أبطال الحجارة لتعمل على تأجيج هذه الحساسية ، وبالتالي تأزيم الجدل اليهودي - اليهودي بين المدرستين أعلاه . وهنا وجد الكيان الصهيوني نفسه أمام أزمة مزدوجة : أزمة الكيان ، وأزمة الشرعية الصهيونية . وكان من

الواضح خلال الحملة الانتخابية الاخيرة ان الخلافات السياسية بين الاطراف الاسرائيلية الحاكمة تتغنى في نهاية المطاف من وجود هذه المعضلة المستحكمة والمتحكمة بمواقف وسياسات الليكود والعمل ، وتغذيها في آن واحد .

نهار أول أمس ، تمخضت الانتخابات الاسرائيلية عن تجديد المأزق السياسي المستمر منذ أربع سنوات . وأمام هذا الواقع يبدو أن الشلل هو ، في أحسن الاحوال ، المصير الذي ينتظر مبادرات السلام المتداولة . ومن المحتمل أن تتعرض هذه المبادرات للسقوط النهائي والقضاء عليها من قبل القوى المتشنجة اذا ما تسنى لها الانفراد بالحكم لفترة السنوات القادمة .

وكل المؤشرات تدل على رجحان هذا الاحتمال . وها هو الليكود يشدد ، خاصة غداة الانتخابات ، على تكرار تجربة كامب ديفيد كما يفسرها ، والتي كانت صاعق تفجير في المنطقة ، كما حصل في لبنان والاراضي العربية المحتلة ، وكأنهم بذلك يلوحون بتفجير جديد لا خيار للمنطقة سواه ، على أيديهم .

وهكذا أصبح من الواضح أن الليكود ، القادم مع حلفائه الى الحكم ، سوف يعمعن في التلطي وراء تجربة كامب ديفيد ، والمطالبة باعتمادها كنمط في التعامل بهدف خداع الرأي العام ، الذي قد تنطلي عليه مزاعم قوى التحجر حول رغبتها في تحقيق السلام . في حين أن اتفاقية كامب ديفيد لم تكن في الحقيقة والواقع ، كما أثبتت تجربتها ، غير رخصة جديدة لاسرائيل كي تمعن في تنفيذ مخططاتها اللاحاقية ، وحافزا قويا لاطلاق آلة عدوانها في المنطقة . كانت النتيجة المباشرة : زرع المزيد من المستوطنات والمستعمرات في الضفة والقطاع . وضم الجولان والقدس واعلانها عاصمة لها ، ثم غزو لبنان ، وأخيرا لا آخرا ، انفلات شرستها العنصرية وأدوات قمعها وارهابها في الاراضي العربية المحتلة ، ردا على الانتفاضة .

هذه هي ثمرة كامب ديفيد . والمقصود من طرح صيغتها اليوم من قبل الليكود ليس سوى محاولة لتجديد الرخصة ، وبالتالي تجديد أسلوب الاستفراد بدول المنطقة وإملاء الشروط بهدف تحقيق الهيمنة الاسرائيلية عليها . وإذا ما علمنا أن الليكود الذي يرفع شعار كامب ديفيد اليوم ، هو نفسه الطرف الاسرائيلي الذي يرفض بصورة قاطعة فكرة المؤتمر الدولي الذي تبنته هذه الجمعية ، كما يرفض أي انسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، عندئذ يصبح من الطبيعي استنتاج أن التوصل بالكامب ديفيد الآن لا يعني سوى محاولة مسبقة للتملص من النتائج المنطقية للمؤتمر الدولي ، فيما لو تم انعقاده .

ذلك أن تحديد هذه النتائج المستندة إلى الشرعية الدولية - وهي الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة والجولان وجنوب لبنان ، إضافة إلى إقامة الدولة الفلسطينية - إنما هو في حقيقته نسف لصيغة ومفاعيل كامب ديفيد المعاصرة .

لكل ذلك ، لا ترمي شعارات الليكود وحلفائه إلى أكثر من إدخال الجانب العربي في متاهات تستهدف إضاعة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . والعكس صحيح ، لأن كامب ديفيد من حيث النتائج ، هو النقيض الآن للمؤتمر الدولي .

لقد كانت مصر - الشريك في الكامب - أول من أدرك فشل تلك التجربة التي عانت منها وذاقت من مرارتها لما سببته لها من إحراجات كثيرة يوم أطلقت اسرائيل العنان لمشاريعها الإلحاقية والعدوانية في المنطقة ، بالارتكاز على أرضية الاتفاقية ، التي كبلتها وأخرجتها مؤقتاً من دائرة الصراع العربي - الاسرائيلي . غير أن شعب مصر والمسؤولين الذين أدركوا هذه الحقيقة ، يعيشون اليوم صحوه المراجعة لمفاعيل تلك الاتفاقية وما ترتب عليها من تكبيل لقدرة مصر وتأخير لدورها العربي .

من هنا يتطلع العرب اليوم إلى مصر ، منعتقة من قيود كامب ديفيد ، مطالبينها بالمبادرة إلى تسليط الأضواء على مرارة التجربة والمعاناة منها ونتائجها المدمرة

على المستويين العربي والمصري . كما أن مصر مطالبة في هذا الوقت بكشف مرامي الليكود وفضح محاولاته وتعريتها على حقيقتها باعتبارها ليست أكثر من عملية تلط وراء كامب ديفيد لشطب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

فجامعة الدول العربية حريصة كل الحرص على استعادة مصر لدورها العربي الطبيعي الرائد ، وهي تعتقد أيضا أن الفرصة اليوم متاحة أمام مصر ، من أجل التصدي - على الأقل - لمثل هذه المراوغات الاسرائيلية ، إذ أننا على يقين من أن الشعب المصري لن يسمح للتحجر الاسرائيلي بتمرير ترجمة مزيفة لكامب ديفيد ، لا ينتج عنها فعلا إلا المزيد من التفجير في المنطقة والمزيد من مصادرة الحقوق العربية والفلسطينية .

وهنا تبرز الحاجة الملحة إلى ما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الامم المتحدة .

فالانتفاضة ولدت المزيد من المناخات الدولية لصالح القضية الفلسطينية ، وأعطتها حضورا وازنا في أي حوار دولي محتمل ، وبصورة أدت إلى تحسين شروط المؤتمر الدولي ، وبالتحديد دور الامم المتحدة .

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد كان الجانب العربي على الدوام من دعاة التمسك بدور الامم المتحدة في حل المشكلات الدولية ، ومن دعاة تعزيز الآلية الدولية وتدعيمها كي تنهض بهذا الدور على أكمل وجه .

واليوم نرى أن هناك فرسا متاحة أمام المنظمة الدولية للعودة الفعالة إلى ملف الشرق الاوسط ، وخاصة الملف الفلسطيني .

فهي تستعيد اليوم - بعد مرحلة التهميش التي فرضت عليها - مصداقيتها وهيبته الأصليتين ، وذلك من خلال اضطلاعها الناشط والفعال بتأسيس الأرضية لتسوية بعض المشكلات الإقليمية العالقة ، كوقف الحرب العراقية - الإيرانية ، والمشكلة القبرصية ، وناميبيا وأنغولا ، وغيرها .

كما يدعو الجانب العربي المنظمة الدولية إلى ترجمة صداقيتها على ساحة الصراع العربي - الاسرائيلي من خلال المبادرة إلى فرض العقوبات على اسرائيل المتمردة بوجه الإجماع الدولي .

من هنا فإن الجانب العربي يتطلع إلى الدور المتميز الذي تلعبه الأمم المتحدة ، ويأمل ، بل يطالب بأن تأخذ أزمة الشرق الأوسط حمتها من هذا التجديد لمصداقية المنظمة الدولية ، بحيث لا تكون هذه الأزمة محذوفة من رقعة المد الجديد بسبب التصلب الاسرائيلي وإصراره على شطب حقوق الشعب الفلسطيني وابتلاع أرضه .

غير أنه لا بد من القول بأن هذا التصلب ما كان قادرا على الوقوف بوجه الاجماع الدولي لولا استقوائه بالمظلة الأمريكية . فالتساهل الأمريكي مع سياسات اسرائيل ، مضافا إلى التغطية التي توفرها واشنطن للكيان الصهيوني على الساحة الدولية ، هو في أساس التماهي الاسرائيلي في المنطقة ، وأيضا في أساس تعطيل كل القرارات الصادرة ضد اسرائيل عن الأمم المتحدة ، كما هو معلوم .

ليس هذا فحسب ، بل أن الولايات المتحدة مازالت تتوسل الغموض في طرحها لمقترحات السلام والالتفاف في تعاملها مع اقتراح المؤتمر الدولي للسلام الذي طرحه الجانب الدولي والعربي والذي لاقى تأييدا واسعا على المستوى العالمي . وقد تمثلت عملية المداورة هذه في طرح ما يسمى بمشروع الوزير شولتز القائم على الغموض . فهو يقول بمبدأ مبادلة "الأرض بالسلام" دون تحديد للأراضي المعنية بالمبادلة ، كما يقصر "بحقوق الشعب الفلسطيني" السياسية دون تعيين لطبيعة هذه الحقوق ، على أن يحصل التفاوض حول هذه الأمور في ظل مؤتمر دولي "احتفالي" مجرد من أية سلطة تقريرية ، وباستثناء حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وتقرير المصير .

والمؤسف أيضا أن المرشحين لرئاسة الولايات المتحدة نائب الرئيس بوش وحاكم ولاية ماساشوستس دوكانس في انتخابات الاسبوع القادم ، لا يطرحان ما يتجاوز اجترار المواقف القديمة ذاتها ، الأمر الذي لا يبشر إلا باستمرار المأزق والشلل مع الإدارة الجديدة .

لقد فات الولايات المتحدة أن كل هذه الطروحات قد استنفدت صلاحيتها وقابليتها للتداول في زمن الانتفاضة التي حسمت قضايا التمثيل وتقرير المصير وحتمية الدولة المستقلة فوق جميع الأراضي المحتلة . فهذه الأمور قد أضحت من المسلمات غير القابلة للتفاوض بشأنها ، بحيث يبقى للمفاوضات ، في إطار المؤتمر الدولي - التقريري وليس الاحتفالي - أن تدور فقط في مجال رسم هيكلية النتائج .

وفي حين يحظى هذا التعريف لإطار المؤتمر الدولي والتمثيل الفلسطيني وتقرير المصير بشبه إجماع دولي ، نرى أن الولايات المتحدة تنفرد وحدها باحتضان الأطروحات الاسرائيلية التي لا تعدو كونها عراقيل مفتعلة للإطاحة بأية احتمالات للسلام العادل في المنطقة .

وفي ضوء ما قد يجرُّه هذا التوجه من أخطار على السلام في الشرق الأوسط ، واستطرادا في العالم ، فإننا نأمل أن تقوم الإدارة الأمريكية القادمة بإعادة نظر جذرية في مجمل هذا التوجه وتدرك مخاطره ، كي تصوغ سياسة جديدة قائمة على مراعاة مقتضيات السلام العادل أكثر من مراعاتها لسياسات اسرائيل ، وتأمين الحصانة لتعنُّتها ، لأن ذلك لا يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة ، كما لا يخدم قضية السلام في العالم ولا يتفق مع مناخات الانفراج الراهنة بين الدولتين العظميين .

إن الانتفاضة الفلسطينية المباركة ثقف اليوم على عتبة عامها الثاني ، عميقة الجذور راسخة الفعل رغم الحملة العاتية التي تواجهها بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي . فهي أفقدت الكيان الصهيوني تصوره بالتفوق ، وجرتة للكشف عن حقيقته العنصرية ، كما زعزت بنيته واستدرجته إلى موقع الانفعال ، في حين احتفظت الانتفاضة لنفسها بموقع الفعل . وعبثا حاولت سلطات الاحتلال إضفاء صبغة التمرد وأعمال الشغب والإخلال بالأمن عليها .

لقد رفضت الانتفاضة الرد بالمثل على عشوائية الاحتلال ، وراحت تصوب اهتمامها في اتجاه ترسيخ الثوابت التي أفرزتها ، الأمر الذي فاجأ الكيان الصهيوني وأدى إلى نوع من الانفجار الإعلامي - خاصة في الغرب - أيقظ قطاعات واسعة من الرأي العام الدولي وصوّب أنظارها نحو الحقوق الفلسطينية من جهة ، وتزوير اسرائيل وعنصريتها من جهة أخرى . بهذا أشبعت الانتفاضة قدرتها المتجددة على ضخ المزيد من المكاسب والانجازات المختلفة في طريق انتزاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

إن القطار الفلسطيني قد غادر مع الانتفاضة محطة الانتظار الطويل ، ولن يتوقف قبل بلوغه محطة تقرير المصير والاستقلال الوطني الناجز .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أبلغ الاعضاء بأن غامبيا

قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/43/L.21 .

وقبل أن تبت الجمعية العامة في مشروع القرار A/43/L.21 ، سأعطي الكلمة لممثلين الراغبين في تعليق تصويتهم قبل التصويت . وأذكر الوفود إنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ فإن تعليق التصويت يحدد بمدة عشر دقائق ، ويجب أن تلقيه الوفود من مقاعدها .

السيد أكون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : ستموت حكومة بلادي ضد مشروع القرار المعروف علينا اليوم ، لأننا نعتقد أن هذا التدبير يعرقل السعي إلى السلم في المنطقة . فهو وثيقة غير متوازنة ، تدين الجمعية العامة بموجبه أحد الأطراف لما يقوم به من إجراءات دون أن تراعي أعمال

العنف من الطرف الآخر . ولن تؤدي البلاغة القاسية في مشروع القرار وفي هذه المناقشة إلا إلى إذكاء لهيب وضع مريب بالفعل ، مما يزيد صعوبة المضي قدما نحو تسوية تفاوضية . وإن اعتماد مشروع قرار انقسامي من هذا النوع في هذا الوقت لا يمكن إلا أن يعرقل العملية السياسية الهامة الجارية في المنطقة .

وفي مشروع القرار هذا تحت الجمعية العامة مجلس الأمن على اتخاذ إجراء بشأن تقرير الأمين العام (S/19443) ، المؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . إن هذا التقرير يدعو إلى عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة . وترى الولايات المتحدة أن مفهوم مؤتمر تعقده أطراف خارجية لتفرض حلولا أو تنقض اتفاقات مفهوم خاطئ تشوبه العيوب . فالولايات المتحدة تعتقد انه بينما قد يكون من الضروري عقد مؤتمر لتسهيل المفاوضات الشائبة وجها لوجه ، فإنه لا يمكن إيجاد حل للصراع في الشرق الأوسط بغير هذه المفاوضات بين الأطراف المعنية .

وينبغي ألا تفسر معارضة حكومة بلادي لمشروع القرار بعدم المبالاة بمحنة الشعب الفلسطيني وبالوضع الراهن في الأراضي المحتلة . بل على العكس من ذلك ، ان الولايات المتحدة يساورها قلق عميق حيال التطورات هناك ، ومازلنا نشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى تخفيض التوترات في المنطقة . إننا ندين كل أعمال العنف ونحث جميع الأطراف على ضبط النفس . ونشعر بالأسى للخسائر في الأرواح لدى الجانبين . إن إسرائيل مسؤولة عن الحفاظ على النظام في الأراضي المحتلة ؛ وفي الوقت ذاته ، فإن موقف الولايات المتحدة ثابت رسميا بأنها تؤيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة ، ونحن ننتقد الإجراءات المنافية للاتفاقية .

وفي رأينا أن استمرار الوضع القائم في الأراضي المحتلة لن يؤدي إلا إلى المزيد من العنف . والسياسة الأمريكية واضحة . فلا يمكن في نهاية المطاف تسوية الحالة في الأراضي المحتلة إلا في سياق تسوية تفاوضية - تسوية شاملة ودائمة يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات القائمة على أساس قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) . وسيقتضي ذلك مبادلة الأرض لقاء السلام . ولا بد من

ضمان أمن إسرائيل ، ولا بد في الوقت ذاته من الاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني . ونحن نعتقد أن المفاوضات المباشرة بين الأطراف ، التي ييسرها عند الضرورة مؤتمر دولي بهيكل مناسب ، توفر الأساس الواقعي الوحيد لبلوغ هذه التسوية . وستواصل الولايات المتحدة العمل في سبيل تحقيق هذا الهدف .

إن الجمعية العامة ستكرس في الأسابيع القادمة اهتمامها لقضايا عديدة تتصل بالشرق الأوسط . وينبغي للأعضاء أن يتمعنوا في أهمية هذه المسائل وأن يسألوا أنفسهم عما إذا كان من الممكن التوصل إلى نهج ببناء أكثر إيجابية وأقل إشارة للجدل . لقد اتخذت الجمعية العامة عبر السنين سلسلة طويلة من القرارات المثيرة للانقسامات وغير المفيدة بشأن الشرق الأوسط ، ولكن دون جدوى . ونذكر على وجه الخصوص اتخاذها للقرار ٣٣٧٩ (د - ٣٠) ، قبل ما يربو على عقد ، الذي أكد أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية وجلب العار المستأهل على هذه الهيئة . لقد آن الأوان للتخلي عن البلاغة الزاعقة والقرارات المنحازة .

وإذا كانت الجمعية العامة ترغب في تعزيز الجهود صوب بلوغ تسوية تفاوضية ، فإنها ينبغي أن تحت على المصالحة والحوار بين الأطراف . وبهذا ستسهم هذه الهيئة إسهاما حقيقيا في السعي إلى سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط - ذلك السلم الذي يسعى إليه كل من يعتز بالمُثل النبيلة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة .

السيد زماني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سيصوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار A/43/L.21 . لقد قررنا بعد تفكير دقيق وعميق ألا نكون من مقدمي مشروع القرار هذا . وقد كان قرارنا هذا صعبا للغاية . ولا يرجع ذلك إلى أننا لا نؤيد مخلصين الانتفاضة في فلسطين ، كما لا يرجع إلى أننا لا نؤمن بأن النظام الصهيوني المحتل لفلسطين يرتكب باستمرار كل أنواع الجرائم ضد الشعب الفلسطيني ؛ ولا يرجع إلى أننا لا ندين سياسات النظام الصهيوني وممارساته المستمرة والإجرامية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، بل إن قرارنا يرجع بصورة

رئيسية إلى حقيقة أن مشروع القرار لا يدعو إلى إعادة حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة في وطنه فلسطين ، المحتل منذ عام ١٩٤٨ .

إن الانتفاضة الشعبية الضخمة للمسلمين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، والوحشية المتزايدة للعملاء وواضعي السياسة الصهاينة تبشران بانتصار حتمي وتحرير طال انتظاره .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية الآن في مشروع

القرار A/43/L.21 .

بدأت عملية التصويت .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ،

استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،

بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،

بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية

السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا

الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،

كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن

الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ،

فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية

الديمقراطية الالمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،

غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،

هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ،

العراق ، ايرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ،

الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،

ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ،

ملاوي ، ماليزيا ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،

المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ،

نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،

باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ،
الغلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان
تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ،
سري لانكا ، السودان ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية
السورية ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،
جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، بليز ، كندا ، كوستاريكا ، دومينيكا ،
الجمهورية الدومينيكية ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ،
غرينادا ، آيسلندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت
فنست وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية ، زائير .

اعتمد مشروع القرار A/43/L.21 ، بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل صوتين ، مع امتناع

١٦ عضوا عن التصويت (القرار ٤٣/٢١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في الإدلاء ببيانات لتعليل التصويت .

السير كريستين تيكيل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إن آراء حكومة بلدي فيما يتصل بسياسات وممارسات اسرائيل تجاه سكان
الأراضي المحتلة واضحة للغاية . وقد عرض موقفنا أثناء المناقشة في البيان الذي
أدلى به الممثل الدائم لليونان ، الذي تكلم بالنيابة عن البلدان الاثني عشر الأعضاء

في المجموعة الأوروبية . إن الاستعمال المفرط بل والعشوائي في بعض الأحيان للقوة ، والاحتجاز الإداري ، والترحيل ، والعقوبات الجماعية هي من بين تلك الأعمال التي تقوم بها القوات المحتلة والتي لا يمكن قبولها على الإطلاق* .

إن العنف قد وُلد العنف . ولقد عانى الأبرياء ، وما زالوا يعانون . ويوم الأحد الماضي مات حرقاً أم وأطفالها الثلاثة في هجمة ارهابية في أريحا . وقبل ذلك باثني عشر يوماً قتل طفل يبلغ من العمر خمسة أعوام من بين الذين قتلوا برصاص الجيش في نابلس . وطبقاً للأرقام الأخيرة ، بلغ عدد القتلى ٣٢٧ من المدنيين في العنف الذي لا يزال جارياً ، منهم ٣٢٢ من الفلسطينيين وخمسة من الاسرائيليين . ونحن نشاهد الطرفين أن يمتنعوا عن اللجوء الى الاساليب العنيفة ، ونتقدم بالعزاء الى جميع الاسر المنكوبة .

إن الوقت الراهن هو وقت الأمل والمأساة . فهناك فرص جديدة . ولهذا السبب اقترح وفدي على واضعي مشروع القرار الذي صوتت عليه الجمعية للتو أن يضيف الى هذا النص عبارات تعبر بجلاء عن رفض المجتمع الدولي للفظائع والعنف المرتكب ضد المدنيين . ونعتقد أن هذه الإشارة كان من شأنها أن تفتح الطريق أمام المفاوضات التي لا بد أن ننشدها ، وكان من شأنها أن تتيح لجميع المعنيين إمكانية الرجوع عن القيام بأفعال من هذا النوع . ومما يبعث على الحزن أن اقتراحنا لم يحظ بالقبول . ونرى أن القرار في الشكل الذي اعتمد به جاء ناقصاً من هذه الناحية الهامة . ولكننا لن نفقد الأمل . ويجب علينا أن ننظر الى المستقبل آمليين أن نتخطى هذا الطريق المسدود وأن يدحر أنصار العنف ، هنا وفي كل مكان .

السيد فورتير (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن القرار الذي اتخذ اليوم يجسد مبدأ أساسياً نص عليه مجلس الأمن هذا العام في ثلاث مناسبات ، واعتبره أميننا العام حجر زاوية في تقريره الصادر في كانون الثاني/يناير بشأن

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيتش (يوغوسلافيا) .

الحالة في الأراضي المحتلة . إن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب هي مك أساسي في القانون الدولي ويجب أن يطبق على الضفة الغربية وعلى قطاع غزة . ولا ينبغي أن يكون هناك أدنى شك في أن المجتمع الدولي يطالب بالاجتماع بتطبيق هذا المبدأ . وكندا بدورها تؤيد هذا المبدأ دونما أي تحفظ .

وتعرب حكومة كندا رسميا هنا عن رأيها واقتناعها بأن انتهاكات سلطات الاحتلال الاسرائيلية للاتفاقية ، بما في ذلك انتهاكها لحقوق الانسان والمستوطنات ، انتهاكات غير مقبولة على الإطلاق . فهي تتناقض مع القانون الدولي ، وتضر بعملية السلم ، ولا يمكن أن تستمر .

وبالاضافة الى التفسير المحدد لتصويتنا اليوم ، تأمل كندا أن تكون مداولات عصر اليوم مفهومة بوضوح للسلطات الاسرائيلية بصفتها مناشدة عالمية لاحترام الاتفاقية . ونحن نطلب من اسرائيل أن تطبق الاتفاقية ، وأن تعرب ، عن طريق قيامها بذلك ، عن استعدادها لتشجيع تهيئة المناخ اللازم للمفاوضات السلمية .

إن رغبة الحفاظ على إمكانات السلم هي التي جعلت كندا تمتنع عن التصويت على نص لم ينجح في التحرر من الاعتبارات المتحيزة . فعلى سبيل المثال ، يبين لنا الاعتداء الذي وقع مؤخرا على ركاب حافلة مدنيين كيف أن العنف يمكن أن يتولد من الطرفين ، وأن آثاره التدميرية خطيرة من حيث عواقبها على البشر وعلى الحالة السياسية . وكندا تمقت هذه الأعمال ، أيا كان مصدرها .

ومن أجل فعالية منظماتنا وصيانة امكانيات السلام الذي نسعى اليه جميعا ، يجب علينا أن نلتزم اليقظة حتى لا نقطع الاتصال مع أي من الطرفين . وإن السخط المشروع الذي يشعر به المجتمع الدولي إزاء انتهاكات حقوق الانسان للفلسطينيين يجب أن يعرب عنه بطريقة لا تهدد كل الجهود الرامية الى تشجيع الاتصالات والبدء في المفاوضات في إطار يتمتع بالاشراف الرسمي لمنظمتنا .

السيد كوستيلو (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدلي بهذا

البيان تعليلا للتصويت باسم نيوزيلندا واستراليا .

لقد صوتت نيوزيلندا واستراليا لصالح مشروع القرار الخاص بانتفاضة الشعب الفلسطيني بغية الإعراب عن قلقنا العميق إزاء الاضطرابات المستمرة السائدة في الأراضي المحتلة وتساعد مستويات العنف ، بما في ذلك الخسائر في الأرواح والاصابات بالجراح ، وتدمير الممتلكات ، والتدابير التعسفية التي تتخذها الدولة القائمة بالاحتلال . ولقد أعربنا عن إدانتنا القوية لبعض الممارسات ، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين الفلسطينيين .

ونحن نأسف أسفا عميقا لمعاناة الشعب الفلسطيني . ونشعر بالقلق إزاء التهديدات الواضحة للأمن الاقليمي التي يمكن أن تؤدي اليها هذه الحالة المستمرة من القلاقل . وليست هذه المعاناة قاصرة على السكان العرب ، فالحادث المأسوي الذي وقع مؤخرا في أريحا والذي أدى الى وفاة عدد من المدنيين الابرياء يبرز مخاطر تصعيد العنف بالنسبة لليهود والعرب على السواء .

ونود أن نؤكد في هذا الصدد على أن من الحتمي أن تنبذ كل الاطراف استخدام تكتيكات الإرهاب ، وندين بصفة خاصة الفظائع التي ترتكب ضد المدنيين الابرياء .

وتعتقد استراليا ونيوزيلندا اعتقادا راسخا أن كفالة سلامة السكان المدنيين في الاراضي المحتلة وحمائيتهم تقتضي أن تقبل اسرائيل الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف على تلك الاراضي ، وأن تنفذ أحكامها تنفيذا كاملا .
وبالتالي فإننا نرحب ترحيبا خاصا بحقيقة أن القرار يدعو اسرائيل الى أن تمتثل فوراً وبدقة لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وأن تكف فوراً عن سياساتها وممارساتها التي تشكل انتهاكا لاحكام الاتفاقية .

إننا نؤيد هذا الطلب تأييدا تاما - كما فعل مجلس الأمن - ونتوقع من اسرائيل أن تحجم عن اتخاذ تدابير من الواضح أنها تسبب شعورا متزايدا بالإحباط والعداء . إن مدى وطبيعة ردود فعل اسرائيل في الاراضي المحتلة ، بما فيها ازهاق أرواح السكان المدنيين وضربهم ، قد زادت من صعوبة مهمة تحقيق سلم عادل ودائم في المنطقة . وموقفنا حيال رد فعل اسرائيل إزاء الاضطرابات هو موقف الحزم والإدانة .

ونحن نؤكد أن التزامنا تجاه دولة اسرائيل التزام ثابت ، ولكن السلم والعدالة لاسرائيل لن يتأتيا إلا بتحقيق السلم والعدالة للفلسطينيين أيضا . ومن الواضح لنا أن استمرار العنف في الاراضي المحتلة يؤكد على الحاجة الملحة الى إيجاد تسوية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي ، على أساس حق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . والقيادة السياسية الشجاعة من جانب كل من الاسرائيليين والقيادة الفلسطينية هي وحدها التي يمكن أن تحقق ذلك . ولا نرى أية فرص لإنهاء العنف والاضطرابات ، التي أدت الى معاناة وخسائر في الارواح لا يمكن حصرها في ذلك الجزء من العالم ، إلا في إطار تسوية شاملة .

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الوضع

المترددي في الاراضي العربية المحتلة كان محط انتباهنا منذ كانون الاول/ديسمبر الماضي . ورغم جهودنا المتضافرة فإن حلقة العنف في تلك الاراضي مازالت مستمرة دون هوادة ، بل تكاد تكون هناك بلاغات يومية عن مزيد من الازابات بين السكان المدنيين في تلك المناطق ، وهو أمر يثير قلقنا العميق . وقد دأبت اليابان على حث الاطراف

المعنية على التحلي بضبط النفس تفاديا لمزيد من الاصابات بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة . غير أن اسرائيل استمرت في اتخاذ تدابير مفرطة ضد الفلسطينيين ، بما في ذلك إبعاد المدنيين الفلسطينيين ، فلم تنجح إلا في زيادة تفاقم الحالة .

وتأسف اليابان بصفة خاصة لتجاهل اسرائيل التام لقرارات مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) ، وإصرارها على عدم انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الحالة في الأراضي المحتلة . ومرة أخرى تدعو اليابان اسرائيل الى قبول الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة ، والى حماية السكان المدنيين هناك .

تلك هي الاعتبارات التي حشنتنا على التصويت لصالح مشروع القرار A/43/L.21 .

وأجدني مضطرا في الوقت ذاته الى ذكر الحاجة الى جهود المجتمع الدولي المتجددة ، والأمم المتحدة بصفة خاصة ، لإيجاد تسوية سياسية للمشكلة الفلسطينية ، لأن السبب الجذري للحالة الراهنة هو عدم تحقيق سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط . إن سكان الأراضي المحتلة الفلسطينيين يعيشون منذ فترة طال أمدها كثيرا في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية قاسية . وتصر اليابان على ضرورة استتباب السلم في المنطقة في أقرب وقت ممكن عن طريق التنفيذ الفوري والكامل لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، واحترام تلك الحقوق .

وكثيرا ما يبدو أن مصير الشعوب يتقرر بالعنف . ولكن العنف في حد ذاته لا يحسم المشاكل . والعنف - ولاسيما الموجه ضد المدنيين سواء كانوا فلسطينيين أم اسرائيليين - لا بد من رفضه إذا كان للسلم الشامل أن يحل بالمنطقة في يوم من الايام .

السيد باوليبيو (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد صوت

وفدي لصالح مشروع القرار الذي اعتمدتوا لاننا نرى أن الوضع الخطير السائد في الأراضي الفلسطينية ينبغي أن يكون موضوع قرار تتخذه الجمعية العامة ، يعكس قلق المجتمع الدولي العميق إزاء التدهور المستمر لذلك الوضع ، ويدين أعمال العنف وانتهاكات حقوق الانسان التي تؤدي الى كثير من المعاناة والخسائر في الأرواح بين

السكان المدنيين في تلك المنطقة . ومع ذلك فإننا نأسف لأن القرار أغفل الإشارة إلى عوامل لاشك في أنها تشكيل جزءا من الصورة المعقدة للحالة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وفي رأينا أن هذا هو ما جعل بعض أحكام القرار تفتقر إلى التوازن الذي كان يمكن أن يتوافر لو أن القرار تضمن جميع العناصر التي يتألف منها السياق الذي قامت الانتفاضة في إطاره . هذا علاوة على أن القرار أساس إداني في طبيعته ، ولا يحتوي على توصيات أو مناشدات أو اقتراحات بناءة تتناول الأسباب الحقيقية للمشكلة ، فتحت الأطراف على الإجماع عن اللجوء إلى العنف ، وتشجع من ناحية أخرى على إنشاء آليات تفضي إلى التسوية التفاوضية والنهائية التي يتمناها الجميع لهذه المشكلة ، على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وغيرها من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

السيد راماكِر (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في وقت مبكر من المناقشة قام ممثل اليونان الذي تكلم نيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية بالإعراب عن موقف تلك الدول فيما يتعلق بالبند ٧٧ من جدول الأعمال . ونحن بطبيعة الحال نؤيد ما قاله آنئذ كل التأييد . وبالتالي فقد صوت وفد هولندا مؤيدا لمشروع القرار A/43/L.21 .

إلا أنني طلبت الكلمة لاسجل رسميا بعض الملاحظات حول نص مشروع القرار الذي اعتمدتوا . في المقام الأول ، ترى هولندا أن هذا القرار لا يتناول جميع عناصر النزاع ذات الصلة بطريقة متوازنة . وبالتالي لم نتمكن من معرفة كيف يمكن أن يسهم هذا القرار في عملية السلام الشاملة . هذا علاوة على أن هولندا كان من رأيها دائما أن حل مشكلة الشرق الأوسط ينبغي أن يقوم على مبدأ عدم اللجوء إلى استعمال القوة . وبالتالي فإن هولندا تريد أن توضح أن تصويتها الإيجابي على النص الذي اعتمدتوا لا يمكن تفسيره بأي شكل من الأشكال على أنه تشجيع أو تأييد لاستعمال العنف .

وأود أخيرا أن أسجل رسميا أن ذكر مدينة القدس في الفقرة ١ من منطوق القرار لا يمكن أن يعني إلا ذلك الجزء من المدينة الذي تحتله إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، كما هو واضح من فقرات القرار الأخرى ذات الصلة .

السيد كافيتي (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : صوت وفد بلادي لصالح القرار الذي اعتمده الجمعية العامة توا ، لأنه في رأينا يعبر عن واقع مزعج فيما يتعلق بالأراضي المحتلة ، يعد عقبة أمام تسوية هذه المسألة . ووفد بلادي يتصرف على أساس مبدأ يتعلق بانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني . ولكنه يضع في اعتباره أيضا حقوق دولة اسرائيل ومصالحها .

السيد دانوس (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : صوت وفد بلادي لصالح هذا القرار ، وإن كنا نعتبر أن الفقرة ١ من منطوقه ليست متوازنة بالشكل المناسب . وتحقيقا للإنصاف ، كان وفد بلادي يفضل أن تدين هذه الفقرة جميع أعمال العنف التي تقع في الأراضي المحتلة أيا كان مصدرها ، وأن تناشد جميع الأطراف ذات الشأن الإمتناع عن اللجوء الى تلك الأعمال .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل مصر الذي طلب التكلم ممارسة لحق الرد .

وأود أن أذكره بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، تحدد البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للمرة الاولى وخمس دقائق للمرة الثانية ، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد بدوي (مصر) : رغم أن الجمعية العامة قد اجتمعت اليوم للنظر في الوضع في الأراضي المحتلة ، في الضفة الغربية وغزة ، وأقرت بأغلبية كبيرة القرار المقدم أمامها بشأن الانتفاضة ، والذي كان لمصر شرف تبنيه ، فلقد تحدث البعض اليوم متصورين أن لهم حقوقا في التحدث باسم مصر وشعبها . وللأسف فلقد وقع هذا البعض في نفس الخطأ الذي سبق له الوقوع فيه منذ سنوات مضت .

إن موقف مصر الواضح والثابت هو ضرورة السعي الجاد والفعال لتحقيق التسوية في الشرق الاوسط ، والتطلع الى المستقبل ، وليس التمسك بشعارات بالية لم تشببت جدواها . فمصر تدعو الى عقد مؤتمر دولي ينبغي أن يقود الى : أولا ، تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره ؛ وثانيا ، تحقيق انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، سواء في الضفة الغربية

وغزة ، أو القدس العربية ، أو الجولان العربية السورية ، وشالشا ، ضمان حق جميع الشعوب والدول في الشرق الأوسط في العيش في سلام وحسن جوار .
لقد أدانت مصر وبوضوح تصرفات اسراييل وممارساتها في الأراضي المحتلة طوال العشرين عاما الماضية . ونحن - مرة أخرى - ندين كل هذه السياسات الاسرائيلية التي تعوق التسوية وتمنع الموقف في الشرق الأوسط من الانفراج .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب المراقب من جامعة الدول

العربية السماح له بالادلاء ببيان للرد . وأعطيه الكلمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (تاء) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن أعلق على البيان الذي أدلى به ممثل اسراييل . لقد تكلم عن استخدام العنف لغرض فرض الشروط على اسراييل . وأنا لم أشهد من قبل أبدا مثل هذا العكس للدوار . لقد امتنع المشتركون في الانتفاضة الفلسطينية طوال الأحد عشر شهرا الماضية عن استخدام أي وسيلة من وسائل أي نوع من العنف . وأن القسر العنيف الذي مارسته الدولة القائمة بالاحتلال هو العنف الوحيد الذي استخدم . وهو يرمي الى سلب الشعب الفلسطيني من حقوقه ومنعه من ممارستها الى الأبد . لقد شاهدنا جميعا كيف أن الاتجاه السائد للانتفاضة الفلسطينية ، الذي اتسم بعدم اللجوء الى العنف ، امتنع طوال الشهر الأحد عشر كلها عن ارتكاب أي عنف ، كمبدأ غالب ، بينما لجأت اسراييل الى العنف يوما بعد يوم وفي كل يوم . إلا أنه عندما وقع حادث - مؤسف سيء الحظ وهو هجوم جيشها كهدف مشروع ، كجيش دولة محتلة في جنوب لبنان ، كان رد فعل اسراييل الفوري هو الانتقام ، والحقاق الدمار بمخيمات اللاجئين ، وفرض حظر التجول . لذلك قلت في بياني إن العنف كامن في نمط الاحتلال ، بينما كان العنف عرضيا ومؤسفا في أسلوب الانتفاضة الفلسطينية .

ولذلك فإن الذين امتنعوا من العالم الغربي عن التصويت ، وحاولوا إقامة تماثل بين العنف المتعمد المخطط من جانب الدولة القائمة بالاحتلال ، والذي يعد مسألة سياسة ، والعنف الطارئ الحدسي سيئ الطالع والفردي المؤسف الذي وقع ، إنما

يكيلون في الواقع بمكيالين . فطوال أحد عشر شهرا لم يقع حادث عنف مخطط متعمد خلال الانتفاضة .

النقطة الأخرى التي أود اشارتها تتعلق بادعاء عدم توفر التوازن في القرار . لقد قال السيد أوكوني ، ممثل الولايات المتحدة "وأنا نعتقد أن المفاوضات المباشرة ... توفر الأساس الواقعي الوحيد لبلوغ هذه التسوية" (انظر ما سبق ، ص ٨٨) . فإن كان يريد مفاوضات مباشرة كأداة لحل المشكلة وتسوية النزاع ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية موجودة للتفاوض . ولكن طالما استمرت محاولات الالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية ومراوغتها وحرمانها من ممارسة حقها في الاشتراك وفي التفاوض ، فإنها لا يمكنها أن تقبل أي نوع من المفاوضات تحت قسر الاحتلال واکراهه ، لأن هذا سيعني قبولا وتصديقا لفتوحات اسرائيل . إننا نؤمن بالمفاوضات وسيلة للتوصل الى نتيجة مشروعة ؛ والدول العربية تؤمن بالمفاوضات ، ولكننا لا نؤمن بأن يُملس علينا ، نتيجة لاستمرار احتلال اسرائيل .

ولهذا ، فإننا نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي تشرف عليه الامم المتحدة . وإنسي اتفق مع الممثل الامريكي على ضرورة قيام هذا المؤتمر على هيكل ملائم . فينبغي أن تمثل منظمة التحرير الفلسطينية الشعب الفلسطيني ، وينبغي لذلك المؤتمر - كما اعترفت بذلك الولايات المتحدة ، وكما ذكر وزير الخارجية شولتز في حديثه يوم ١٢ أيلول/سبتمبر - ألا يستبعد حق الفلسطينيين في تقرير المصير أو في إقامة دولة فلسطينية . وتلك نفسها هي الحقوق السياسية التي يستهدف القضاء عليها . إن الأمر الهام بالنسبة للفلسطينيين هو ممارسة حقوقهم الوطنية والسياسية الكاملة ، على قدم المساواة في منطقة الشرق الأوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستأنف الجمعية النظر في هذا

البند عند تناولها لتقرير اللجنة السياسية الخاصة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠